

القبيلة والدولة والشيخ المرابط الأوضاع العامة في إقليم برقة منذ احتلاله من قبل القوات العثمانية في منتصف القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر

الأستاذ المساعد الدكتور جاسم محمد شطب
كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء

مختصر البحث

يدور هذا البحث حول الأوضاع العامة في برقة في العصور الحديثة حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وبداي ذي بدئ لابد للباحث التنويه عن اصل التسمية وجغرافية الإقليم الطبيعية باختصار ، وتأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية لاسيما الزراعة والرعي وارتباطهما بتجارة السلع الزراعية الرعوية ثم تجارة الصحراء والصناعة البيئية، ثم الانتقال إلى الجوانب الاجتماعية في البوادي كالتشكيلات القبلية؛ أصولها وتحالفاتها وهجراتها واقتصادها ، والتجمعات المدنية في بنغازي ودرنة والجغبوب. ثم يتناول الباحث باختصار شديد الجانب الديني والدور الذي كان يقوم به رجل الدين (المرابط). ثم يأتي دور الجوانب السياسية ويتم التركيز فيها على الحلقة الأخيرة من الصراع داخل الأسرة القرمانلية ، وأقول نجمها .

Summary

This research is around the general conditions of Barqa since the Modern ages until the mid of nineteenth century At the beginning ,however ,to say something about the origin of the name of Barqa and its geography in brief and the influence of this on economic circumstances, the cultivation and greasing in particular the relation of these to crafts to the trade in pastoral and agricultural ,goods then to commerce through Sahara and domestic industry .The research will also shed lights and social side of wilderness as tribal formulations their origins, alliances, immigration, economies and the civil gatherings in Benghazi Darna and Jaghboob will include in summary, the religious side and the role played by the religious mam (Al Murabit),in addition the political situations will be studied of the last series of conflict in side of the Qaramanlic dynasty, and its declination.

مقدمة البحث

على الرغم من امتداد إقليم برقة بموازاة ساحل البحر المتوسط الجنوبي بمسافة تقارب الألف كيلومتر ، وهو بهذا الامتداد أصبح على قدر كبير من الأهمية الاستراتيجية ، إلا أنه لم يلق من الاهتمام ما يتناسب أو يوازي تلك الأهمية ، فقد احتله العثمانيون بعد مرور أكثر من قرن على احتلال الجزائر أو مصر أو تونس ، فضلاً عن ذلك فإنه يقع بين إقليمين عظيمين هما وادي النيل من ناحية الشرق وطرابلس الغرب وتونس من ناحية الغرب وهو بمناخه وسكانه وقبائله واقتصاده وامتداداته الجغرافية يمثل أصدق تمثيل للهوية العربية الرعوية الصحراوية غير المنضبطة، بل وفي حالات كثير أصبح يشكل داعم راسخ وعميق لعروبة مصر وطرابلس ، لأنه مبعث لعدد كبير من القبائل الموعلة في العروبة (إذا جاز لي القول) إلى وادي النيل أو إلى أقاليم الغرب . وعلى الرغم من هذه الامتيازات إلا أن الإدارة العثمانية نظرت إلى الإقليم على أنه مصدر للضرائب وحسب ، فلم تكن هناك إدارة كفؤة أو خدمات صحية أو تعليمية بل أن الإقليم كان مجالاً للتخلص من شغب أمراء العائلة القرمانلية المشاكسين أو الأكثر مشاكسة . بيد أن هذه المميزات درست بعناية من قبل السيد السنوسي الكبير فقد جعل من الإقليم موقلاً للحركة السنوسية ، التي انتشرت على مدى الإقليم بكامله قبل أن تنتشر إلى الأقاليم الأخرى. لذا أرى أن الإقليم جدير بالدراسة بوجود مادة مصدرية كافية للبحث في هذا الموضوع ، والله هو ولي التوفيق .

أصل تسمية إقليم برقة وتضاريسه

برقة بفتح الباء والقاف وسكون الراء في الوسط ، أسم عرفت به مدينة المرج الحالية التي تقع في وسط الإقليم من ناحية الشمال المطل على البحر المتوسط ، وأصبحت فيما بعد تعني الإقليم بكامله . وقد أثارت هذه الكلمة بعض الجدل في أصلها اللغوي ، فهناك من ينسبها إلى اللغة اليونانية أو إلى اللغة الفينيقية أو إلى الليبية القديمة ، ولم ينته الجدل حولها إلى رأي راجح أو مقبول ، إذ يرى بعض الباحثين أن التسمية قديمة الأصل قدم ميتولوجيا المنطقة فهي على اسم شخص يسمى "بركا". ويرجع البعض الآخر التسمية إلى "برقة"؛ العائلة التي ينتمي إليها هانيبال 248-184 ق.م. البطل الفينيقي الأسطوري قائد قرطاجة في صراعها ضد الرومان في حدود القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد⁽¹⁾. وذهب فريق ثالث إلى أن التسمية تعود إلى ما قبل 3200 ق.م. تضمنت الإشارة إلى مدينتين إحداهما "بر" والأخرى "كا" ، وقد أشار الكاتب الميتولوجي الليبي محمد مصطفى بازما في بحثه عن أصل تسمية برقة إلى أن بعض شيوخ واحة أوجلة أشاروا إلى وجود أثر لقصر قديم ، كان يعرف عند السكان المحليين بقصر "قاه" وهي

ملكة كانت تحكم المنطقة , أما كلمة " بر " فتعني بالمصرية القديمة " بلد أو مدينة , وعند إضافة الكلمتين إلى بعضهما فتعني أرض أو " بلد قاه" وصارت مع مرور الوقت تكتب وتطق "برقة"⁽²⁾ .

ولما دخلها العرب المسلمون بعد الفتح العربي الإسلامي أسبغوا عليها معتقداتهم ومناخهم الفكري حتى ذهب البعض إلى القول أن أصل التسمية عربية في أصلها ودلالاتها وتلائمها مع المناخ الصحراوي، ولعل الرحالة العياشي (ت1681م) كان أوضح من وصف تقسيمات المنطقة "وأرض برقة منقسمة هناك في عرف أهلها إلى أقسام أولها من حسان إلى ما وراء الأحمر يسمى سرت , ومن هناك إلى سلوق يسمى برقة الحمراء , ومنها إلى التميمي يسمى الجبل الأخضر , ومنه إلى العقبة الكبيرة ويسمى البطنان"⁽³⁾ . وذكرها محمد بن الطيب الفاسي في رحلته إلى الأراضي المقدسة في سنة 1727-1728م بنفس التقسيم الذي ذكره العياشي من قبل⁽⁴⁾ . وقال أيضاً " برقة قديمة من بناء الروم , وكانت عندهم أنطابلس , ومعناها بلغتهم خمس مدن . . . وبرقة الآن عند الناس اسم أرض لا اسم مدينة [, والمغاربة يسمون بها ما ردت عين قيان من غرب جديبية]كذا إلى الإسكندرية , وذلك نحو من أربعين مرحلة "⁽⁵⁾.

وعلى أية حال فإن إقليم برقة يمتد جغرافياً بموازاة البحر المتوسط بين خطي طول 20 و 30 شرقاً لمسافة 1000 كم من عقبة السلوم على الحدود المصرية الليبية شرقاً إلى خليج سدره الواقع بعد مقطع الكبريت غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى جبال تبستي جنوباً . ويمتد السهل الساحلي المحصور بين شاطئ البحر وحافات الهضبة بموازاة البحر من خليج سرت إلى خليج البمبة ويختلف اتساعه من مكان لآخر ، فهو يبدأ متسعاً في الغرب حيث يبلغ أقصى اتساع له بين توكرة وبنغازي ، ثم يضيق كلما اتجهنا شرقاً حتى يصل إلى بضعة مئات من الأمتار عند رأس الهلال . وبشكل الجبل الأخضر الواقع ما يلي السهل الساحلي هضبة متوسطة الارتفاع تأخذ شكل المدرج في مواجهة الشمال والشمال الغربي ، وترتفع حافاتها قليلاً عند ضواحي مدينة المرج عن بقية المدرج وبذلك يأخذ السطح شكل حوض مغلق يبلغ طوله 30 كم، وعرضه حوالي 15 كم فقط ، وتشكل هذه التضاريس بمجموعها الجبل الأخضر الذي تدل تسميته على الارتفاع ، بيد أن هذا الارتفاع لا يتعدى 880 م عند سيدي الحمري في سلطنة . أما ما تبقى من الجبل الأخضر في الدرجة الثانية فهو مجموعة من الهضاب لا يزيد أقصى ارتفاع لها عن 600م فوق مستوى سطح البحر عند مدينة شحات . وقد تقطعت هضاب الجبل الأخضر بواسطة مجموعة من الأودية التي تنحدر من الحافة الشمالية صوب البحر وهي أودية عميقة متسعة لها جوانب شديدة الانحدار، مثل أودية البطوم والاثرون ومرقص والمهبول ودرنه والقلعة والمعلق وغيرها. وقد أدت هذه الأودية إلى صعوبة الانتقال بين الشرق والغرب. وهي تنتظم في نوعين رئيسيين من أنماط التصريف المائي إذا ما استثنينا الأنواع الثانوية ، وهما النوع الشجري المعدل وهو متطور عادة في الأحواض الكبيرة مثل حوض وادي الكوف، أما النوع الثاني فهو النوع المتوازي ، ويعكس هذا التصريف تأثير الخصائص الصخرية والتركييبية. ويمكن أن تتحول تلك الأودية إلى خزانات مائية للاستفادة من مياه الأمطار لأغراض الزراعة والري. ويمكن القول أن الأمطار على الوديان التي تتصل بالبحر قليلة الفائدة بسبب جريانها السريع مما يجعل تربتها تتجرف نحو البحر ، مقارنة بالوديان التي لا منفذ لها فتكون أحواض داخلية ذات تربة غنية صالحة للزراعة مثل حوض المرج آنف الذكر⁽⁶⁾ .

وتشكل هضبة مارماريكا^(*) الجزء الشرقي من مرتفعات إقليم برقة ويبلغ أقصى ارتفاع لها 200 متراً فوق سطح البحر ، وهي هضبة ذات موارد طبيعية محدودة ، ويقال للتنوع في مظاهر سطحها بعكس ما هو عليه الحال في الجبل الأخضر، وتنحدر تدريجياً نحو الداخل ، بينما يكون الانحدار شديداً باتجاه البحر أحياناً ، حيث تطل على البحر مباشرة كما هو الحال عند طبرق والسلوم . وعرف هذا الإقليم قديماً باسم (سيرنايكا – برقة) وبهذه التسمية يعرف في المصادر الغربية ، ويمتد جنوباً حتى يلتحم بالصحراء الكبرى الأفريقية⁽⁷⁾ . لذا بهذا التوصيف تنحدر الهضبة انحداراً تدريجياً من الجنوب إلى الشمال باتجاه واحات الجيوب وجالو وأجلة وإجخرة ومرادة والكفرة في حدودها وهي بمجموعها تكون سلسلة من المنخفضات الداخلية ، التي يغلب عليها المناخ الصحراوي ، بيد إنها استغلت من قبل السكان المحليين في زراعة النخيل وبعض المحاصيل الأخرى اعتماداً منهم على المياه الجوفية لاسيما في فصل الصيف ، وتوجد بها بعض الأحواض المائية المالحة الضحلة الناتجة عن تجمع المياه الجوفية على سطح الأرض⁽⁸⁾.

ويتميز السهل الساحلي بخصائص جغرافية طبيعية إذ اعترته فجوات وخلجان وامتدادات مائية داخل اليابسة بفعل عوامل سقوط الأمطار وحركة الأمواج وما رافقها من التعرية في الأزمنة السحيقة ، وليست بفعل حركات تكتونية في باطن التربة ، فصارت مناسبة لقيام الموانئ عند مصبات الأودية القصيرة السريعة الجريان كميناء بنغازي ودرنة وسوسة وطمبيثة وطبرق ، الذي يعد من أنسب الموانئ الطبيعية على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط بين الإسكندرية والمهدية في تونس⁽⁹⁾ . كما تميز السهل الساحلي بخصائص طبيعية أخرى وبشرية ساعدت على قيام الأنشطة الاقتصادية الزراعية والرعية فيه عبر الفترات التاريخية المختلفة . وكان عامل الارتفاع عن مستوى سطح البحر والقرب والبعد عنه والموقع على دوائر العرض، أسباب في تحديد كمية الأمطار الساقطة على الإقليم ، وبالتفاعل مع أصناف التربة ، فقد أسهمت في تحديد الأنماط الزراعية والرعية ، حيث يقع الإقليم برمته ضمن الأقاليم المدارية الحارة بين دائرتي عرض 18,5 و 33 شمالاً ، إذ تستلم المناطق الأكثر ارتفاعاً معدلات أكبر من التساقط تتراوح بين 300- 700 ملم سنوياً لاسيما في أشهر الشتاء ، حيث تنخفض درجات الحرارة وتنخفض معها وتاثر التبخر مما يجعل التساقط أكثر جدوى وتأثيراً ، وتنخفض معدلات التساقط كلما تقدمنا إلى الدواخل حيث يسود المناخ الصحراوي القاري صيفاً وشتاءً ، مع ملاحظة أن التيارات الهوائية القادمة من البحر المتوسط ، التي تحمل معها خصائص البحر المناخية صيفاً وشتاءً ، أسهمت في تلطيف التطرف المناخي الصحراوي ، علماً بأن التأثيرات البحرية لا تتعدى 10 كم إلى الدواخل⁽¹⁰⁾ .

أنماط النشاط البشري في إقليم برقة وعلاقات الإنتاج فيه

تتنوع التربة في إقليم برقة تنوعاً واضحاً حيث تسود التربة الصلصالية الضاربة إلى الحمرة لارتفاع نسبة أكاسيد الحديد في أجزائها في جهات الجبل الأخضر , فيما تسود التربة الداكنة في جهات أخرى منه, تخالطها على العموم رمال ناعمة ناتجة عن التجوية الكيميائية للصخور الجيرية, فجعلت منها تربة مسامية جيدة الصرف ذات قابلية عالية للاحتفاظ بالرطوبة , لذا فهي مناسبة تماماً لموسمية الأمطار والنشاط الزراعي والرعي , فهي كما وصفها محمد عثمان الحشائشي بأنها " من أخصب أرض الله" (11) . وتعم مناطق السهل الساحلي والجبل الأخضر سلسلة من الأحواض مثل حوض المريج والأبيار والفتايح والرجمة , وهي ذات تصريف داخلي وتمتد بموازاة الساحل في هضبة البطنان بين درنة والبردية على الساحل الشمالي لبرقة على مسافة 300 كم, حيث يتضاءل النبات الطبيعي تدريجياً من الغابات المتوسطة إلى أحرش متناثرة ثم إلى حياة عشبية تنمو عقب سقوط الأمطار في الخريف والشتاء وتكون ملائمة للرعي في فصل الربيع وبداية الصيف على امتداد 80 كم من الساحل في العمق (12) .

يعتمد النشاط الزراعي في إقليم برقة اعتماداً كاملاً على مياه الأمطار التي تسقط على الإقليم في شهور الخريف لاسيما الشتاء والربيع . بيد أن هذه الأمطار غير كافية لتكون مجاري سطحية , إلا بعض الجداول القصيرة السريعة الجريان التي تصب في البحر عقب سقوط الأمطار مثل وادي درنة فتكون فائدتها محدودة حيث تفيض في وقت توفر مياه الأمطار, أما في بقية أيام السنة فتغذيها مياه العيون التي ساعدت غزارة الأمطار في بعض السنين و مسامية التربة وتموجها على نشوئها , فتكونت الأنهار الباطنية التي تسير نحو البحر لتصب فيه. وتقل الفائدة من الأمطار الساقطة بسبب درجة التبخر العالية , لاسيما في فصلي الخريف والربيع وفي الدواخل الصحراوية , مما يقلل أهمية التساقط على النشاط البشري في الإقليم (13) . كما يعتمد أيضاً على قدرة الإنسان على تخزين المياه وإقامة الأحباس في الأودية النافذة وحفر الصهاريج لجمع المياه في فترات التساقط , كما تعتمد على قدرة الإنسان على الاستفادة من المياه الجوفية التي على الأغلب لا تكون بعيدة عن السطح , ومن البديهي تماماً أن تتأثر هذه الآبار في دورات الجفاف التي تضرب الإقليم بشكل دوري , فأنها تجف أيضاً بعد سنتين أو ثلاث سنوات من الجفاف المتواصل (14) .

أعطت العوامل الطبيعية الممثلة بالتربة والمناخ إقليم برقة أهمية كبيرة في المجال الزراعي والحرف المرتبطة به كالرعي والتجارة والصناعة البينية , ومن المفيد القول أن الدولة العثمانية المالكة الشرعية أو الاسمية لكل الأراضي في الإقليم, قامت على أسس اقتصادية زراعية ريعية بالدرجة الأولى , وشكلت الزراعة الدعامية الرئيسية للاقتصاد وحجر الزاوية في الإقطاع العسكري الذي قامت على أساسه الدولة , وقد تأثرت الملكيات (الحيازات) الزراعية في الإقليم وطرق استغلالها بالعوامل الطبيعية المشار إليها, مما جعل النمط السائد فيه هو نمط الملكية الجماعية للأراضي الزراعية والرعية من قبل القبائل, على حساب نمط الملكية الخاصة الذي بقي خلال القرن التاسع عشر لا يتناسب مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العالم, لاسيما في الدولة العثمانية التي كانت تسير سيراً حثيثاً نحو الارتباط باقتصاديات السوق والتخلص من تبعية المشاعية البدائية أو الاقتصاد الإقطاعي في الأناضول أو بعض جهات أوروبا الشرقية, (مع بقاء علاقات الإنتاج علاقات إقطاعية), لذا أبقت على النظم البالية في هذا القطاع مثل نظام الالتزام المتخلف وغير الكفوء , الذي كان عند العمل به حلقة تطويرية إلى الأمام , طالما كان يؤمن لها استمراراً ضريبياً عشرينياً على المدى الطويل (15) .

وكان توفر المياه وغزارة الأمطار والقرب من التجمعات السكانية عوامل مهمة في تحديد أثمان الأراضي في القرن التاسع عندما أصبحت الأرض سلعة قابلة للتبادل , فقد ذكر محمد عثمان الحشائشي تسعيرة الأراضي بقوله "كلما ابتعدت بمقدار خمسين أو ستين كيلومتراً فإن سعر الألف هكتار لا يتجاوز خمسة آلاف فرنك , وكلما بعدت عن البلد بمسافة أكثر من سبعين كيلو متر انعدم بيعها وشرائها" (16) . كما اعتمد تقسيم الأرض بين القبائل التي كانت تقطن برقة على هذه العوامل أيضاً , فقد قسمت تلك الأراضي على شكل أشرطة متعامدة على الشواطئ باتجاه الدواخل , بحيث يضمن لكل قبيلة جزءاً من السهل الساحلي والتلال التي تليه وصولاً إلى الصحراء , مما يضمن لكل قبيلة تعدد الأنشطة الزراعية أو الرعية أو السيطرة على طرق التجارة بتدرج نسب التساقط من مكان لآخر , وهو ما عرف بنظام "اللهدة" (17) . ولم تعترض السلطات المحلية أو العثمانية على تلك التقسيمات التي من المرجح أنها تمت بموافقتها أو بعلمها , وساعدت أعراف القبائل وتحالفاتها على ديمومة تلك التقسيمات بالرغم من عدم تدوينها في السجلات الرسمية للدولة , بسبب الملكية المشاعية لتلك الأراضي من قبل رجال القبائل واشتراكهم في الدفاع عنها , ومسؤوليتهم الجماعية بدفع الضرائب والأعشار وفروض الدولة المختلفة عنها . إلا أن ذلك لم يمنع من قيام المنازعات بين تلك القبائل للسيطرة على الأراضي الأكثر خصباً أو مياهاً , لاسيما عندما تشعر القبائل الكبيرة أنها لم تحصل على ما يتلاءم مع حجمها وشدة بأسها من الأراضي الخصبة , وغالباً ما يكون الانتصار والسيطرة للقبائل الأشد بأساً والأكثر مقاتلة مما أدى إلى سلسلة من التحالفات بين القبائل الأضعف ضد القبائل الكبيرة . في حين بقيت الأراضي الأقل خصباً ومياهاً مشاعاً بينها , ولم تعترض القبائل التي تقع تلك الأراضي في أنطقة نصيبها على النشاط الزراعي للقبائل الأخرى حراثة أو رعياً (18) .

أما في أراضي الواحات التي شهدت نشاطاً زراعياً واضحاً من قبل الأهالي بسبب طبيعتها المتفردة لوجود المياه وسط أشد أرض الله قحولة على تربة مناسبة , مما حتم نشاطاً زراعياً يعتمد اعتماداً تاماً على زراعة النخيل وجني التمور , وهو الغلة الرئيسية في هذه الواحات , وكان معدل ما تغله النخلة الواحدة من التمر في برقة من ضعف إلى ضعفين ما تنتجه في فزان أو طرابلس . وتنتج النخيل أيضاً مادة اللاقي وهو نسغ النخيل الحلو المذاق الذي يتحول بمرور الوقت إلى مادة كحولية, فتحولت هذه المادة إلى مبرر للسلطات العثمانية إلى زيادة الضرائب على النخيل التي تستخرج منها إلى 120 درهماً سنوياً على النخلة الواحدة. فضلاً عن بعض المحاصيل الأخرى , التي تنتج في حيازات صغيرة نسبياً , مما أعطى المزارعين مرونة أكبر في كسب أرزاقهم , ولما كانت هذه الواحات ممرأ مهمماً لتجارة الصحراء ومراكز مهمة للتبادل التجاري أو التزود بالماء , فقد أصبح من السهولة جلب أعداد كبيرة من الأرقاء من أجل العمل الزراعي على وجه التحديد قبل التخلص منهم بالبيع , ولما كانت تلك الواحات قسوة

في الصحراء فهي بعيدة عن مناطق النفوذ الحكومية أو المراقبة الأجنبية وبعيدة أيضاً عن تعسف جباة الضرائب , مما أعطاها أيضاً طابعاً من الهدوء والاستقرار⁽¹⁹⁾.

وتحكمت الدورة المناخية التي كانت تستمر لمدة حوالي عشر سنوات في إنتاج الحبوب وتجارتها , وفيها تنتج الحبوب بكميات كبيرة تفيض عن الحاجة المحلية في السنوات الأربع الأولى , فيصدر المحصول الزائد إلى خارج برقة , أو يخزن توقعاً لسنوات جافة ثم تأتي أربع سنوات أخرى يمكن فيها ما يسد حاجة السكان , ويضاف إلى المخزون أو يصدر نسبة ضئيلة من المحصول ثم تأتي سنتان أخريان أو أكثر يستهلك فيهما المخزون من المحصول ويعمد إلى سد النقص باستيراد كميات محددة من الحبوب أو الدقيق , ومن الجدير بالذكر أن الشعير والقمح هما الغلتان الرئيسيتان اللتان تزرعان في برقة ويصدر الفائض منها إلى خارج الإقليم⁽²⁰⁾.

ومن المناسب أن نذكر هنا وصف أحد الرحالة لأوضاع الإقليم في منتصف القرن السادس عشر بقوله " تبدأ هذه الصحراء من أقصى حدود مصراته , وتمتد شرقاً حتى مشارف الإسكندرية , وهي مكان غير مسر , خالية تقريباً من الماء والحبوب , وقد كانت المنطقة خالية من السكان قبل أن يغزو الأعراب أفريقيا , أما الآن فأن بعض الأعراب يحيون هنا حياة شظف ومسغبة بمنأى عن الأماكن الآهلة , وليس لديهم حبوب إطلاقاً , غير أن الحبوب والضروريات الأخرى تأتيهم من صقلية بواسطة البحر " (21) . وقال آخر " أن الفقر وصل بالعرب إلى درجة أنهم يضطرون في سبيل الحصول على القمح إلى بيع أطفالهم إلى تجار صقلية المسيحيين , وكان من حقهم أن يفتدوا أطفالهم إلا أن ذلك نادراً ما يحدث , فكان هؤلاء يبقون في الأسر ويتتصرون " (22) . بيد أن هذين الرحالين يجانبان الحقيقة تماماً في وصفهما فقد مر الإقليم بسنوات مختلفة من الرخاء , فصار سلة الخبز ومخزن اللحوم والسمن والعسل للأقاليم المجاورة بما في ذلك جنوب أوروبا . أما الأمر الآخر الأكثر أهمية هو , أن العربي المملوء عزة وكبرياء المجدول على الهجرات الدائمة ربما يفضل الهجرة من الأماكن المجدبة , أو أن يموت جوعاً على أن يفرط بأبنائه , أن التفريط بالأبناء منافي لأخلاقيات البدوي أو العربي أو المسلم والدين الإسلامي يحرم قتل الأبناء أو بيعهم مخافة السغب أو العوز , " قد خسر الذين قتلوا [باعوا] أولادهم سفهاً " , " لا تقتلوا [لا تتبعوا] أولادكم من إملاق " (23) .

إلا أن المفروغ منه أن العوامل الطبيعية مثل مواسم سقوط الأمطار وتباين درجات الحرارة بين الفصول , فرضت على القبائل البرقاوية تقسيماً سوسيوولوجياً يحدده مدى الهجرات التي تمارسها القبائل كذلك شبه الرحالة التي تمارس هجرات جماعية موسمية مثل المغاربة وبعض فروع العواقر والبراعة والعبيدات , ففي شهر كانون الأول (ديسمبر) حينما تفرغ تلك القبائل من زراعة الحبوب في نهاية الخريف بنمط الزراعة البعلية , عندها تكون الأعشاب في المناطق الجنوبية أو أقدام الهضبة قد نمت , فتشدد الرحال بشكل جماعي إلى هناك لرعي قطعانها حيث المناخ أكثر ملائمة بوجود تجمعات المياه عقب سقوط الأمطار , فتظل القبائل هناك حتى نهاية شهر نيسان (أبريل) حيث تقل المياه وتتضح محاصيل الحبوب انتظاراً للحصاد , وتكبر الحملان الصغيرة التي ولدت في الخريف وتصبح الأغنام مهيأة لجز الصوف , وجمع البدو ما أمكنهم جمعه من السمن والألبان المجففة (الإقط) , وهي مجموعها سلع يراد بيعها في مدن وقصبات في برقة , وتساق الحملان أو الأغنام البالغة لبيعها في أسواق مصر الواسعة . ويمضي الرعاة النصف الآخر من العام بين أبار (مايو) وتشرين الثاني (نوفمبر) في أعالي الهضبة بالقرب من العيون لرعي القطعان في المراعي التي بقيت من الموسم الماضي . أما القبائل الموعلة في البداوة كالعواقر والمنفة والحوتة وعائلة (عيت) غيث وعائلة شاهين من العبيدات وغيرها من تجمعات قبائل برقة , فأن هجراتهم تمتد مديات أطول لأنهم يربون الجمال لأغراض منتجاتها من الحليب واللحم والوبر , فضلاً عما تعطيهم من ديناميكية الحركة حتى أن هجراتهم تمتد من فزان إلى النيل الأعلى في السودان , بيد إنهم محرومون مما توفره لهم الأنواع الأخرى من الحيوانات كالضأن والماعز والدواجن من طراوة العيش , لذا غالباً ما يضطرون إلى إيداع حيواناتهم الأخرى عند أقاربهم في هضبة الجبل الأخضر لأن هجرتهم ربما تستمر لسنوات عديدة (24) .

أما القبائل المتوطنة فهي القبائل التي تنصب خيامها في مناطق محددة بالقرب من مصادر الماء والكأ , وربما كانوا يقومون بدورات قصيرة من أجل الزراعة والرعي كما هو الحال عند العرفة والحاسة بعض بطون العبيدات مثل عائلة منصور وعائلة مريم وعائلة رقاد , وعلى أية حال فأن بدو برقة قوم مرتحلون لمسافات طويلة أو قصيرة أو متوطنون , بيد أنهم يتميزون بخصائص وأنماط تميزهم عن بقية السكان فهم من سكة الخيام ومتشابهون بغذائهم ولباسهم وكلامهم ومخارج الحروف من أفواههم وسلوكهم ومشاعرهم وأحاسيسهم وهم في ذلك يشبهون البدو الرحل في كل مكان , وليس عسيراً على المتتبع أن يشخص البدوي في المدينة من أول وهلة , من مظهره وأسلوب مشيه وخطواته وبساطته وصوته المرتفع وباختصار فالببدو يعدون أنفسهم شعباً واحداً في مقابل مجتمع المدينة , الذي ينظر إليه البدوي بشيء من التحيز والتعرض , وإذا شاء البدوي أن يندمج في مجتمع المدينة وهو أمر ليس عسيراً , فإنه يندفع في طريق لا رجعة فيه , فينسى أية علاقة تربطه بالقبيلة أو الصحراء , ولكن العسير ربما المستحيل أن يندمج المرء المدني بمجتمع البادية (25) .

أدت الهجرات الجماعية إلى تدني قوى الإنتاج بسبب تناقص قواها العاملة وانخفاض قدرتها على العمل أو رغبتها فيه بتحول أنماط الإنتاج إلى الرعي وسيادة قيم البداوة المتأصلة التي يزدري فيها العمل البدوي في مجالات الزراعة والصناعة حيث تتطلبان الإقامة , لذا تراجع النشاط الزراعي في الإقليم لصالح تربية الأغنام أو الجمال التي لا تتطلب مهارة أو خبرة أو مشقة أو حماية أكثر من كونها رأس مال متحرك يسهل نقله أو الدفاع عنه , وبنفس الطريقة تراجعت زراعة الأشجار المثمرة لصالح الحبوب التي لا تحتاج إلى إقامة طويلة أو مستقرة بل تحتاج إلى جهد موسمي , ويمكن ممارسة هذا النمط من النشاط الزراعي إلى جانب الرعي (26) .

أدى التخلخل السكاني الذي شهده إقليم برقة وسيطرة العقليّة البدوية على السكان وما رافقها من الكراهية والاحتقار للعمل البدوي والاكتفاء بالضروري من الصنائع وقلة الاهتمام بالتعليم والتدريب إلى التوجه إلى حرفة التجارة التي تتناسب مع تلك التوجهات , فيمكن وصفها بأنها قوافل من رأسمال متحرك , متممة للرأسمال المتحرك المتمثل بالماشية والإبل التي كانت تساق من

برقة وربما من أقاليم أخرى من أجل بيعها في مصر وكان الخروج بها يتم شتاءً أو ربيعاً عندما تقل الحاجة إلى الماء وتتبع فترات طلبه وإمكانية رعيها في الطريق أثناء السفر، وتخلص الرعاة من دفع الرسوم الجمركية عن سلعهم الحية التي كانت تسمى "الجزية". ومما يفسر ازدهار تجارة القوافل أو تجارة الصحراء في الأقاليم المجاورة التي لا يكاد إنتاجها الزراعي أو الرعوي يسد الحاجة المحلية (في بعض السنوات) ، لذا فإن التجارة كقيلة بسد النقص الحاصل في البضائع التي تحتاجها هذه الأقاليم وأصبحت الجمال التي تربي فيها ، وسيلة لتيسير العملية التجارية (27).

اشتهرت برقة بثرواته الحيوانية " فهي دائمة الرخاء ، كثيرة الخير تصلح بها السائمة وتتمو على مراعيها العجاف وكانت أكثر ذبائح أهل مصر منها ، كما اشتهرت بإنتاج الصوف والجلود والعسل والشمع" (28). وكانت جزيرة مالطة شريكاً تجارياً مهماً لها في القرن التاسع عشر ، ففي الحروب النابوليونية سيطر الأسطول البريطاني على هذه الجزيرة المهمة وسيطرت الجيوش الفرنسية على أغلب أقاليم جنوب أوروبا فزاد الطلب على اللحوم والغللات البرقاوية لتعذر حصول الأسطول البريطاني عليها من جنوب أوروبا، ولم يتراجع الطلب على تلك المنتجات بعد هزيمة نابليون في عام 1815 (29).

وشهد الإقليم خلال القرن التاسع عشر رخاءً اقتصادياً واضحاً ناجماً عن حركة التبادل في التجارة الداخلية بين الرعاة القادمين من البوادي والنجوع بالصوف والسمن ومنتجات الألبان المجففة واللحم ، والمزارعين المستقرين أو أشباه المستقرين الذين كانوا يقدمون القمح والشعير والتمر، وبين هؤلاء وأولئك ، وتجار الموانئ وسكان المدن الذين يقدمون البضائع الصناعية المحلية أو المستوردة من الأقاليم الأخرى في حركة تجارية دائية من وإلى الإقليم بازدهار تجارة القوافل الصحراوية إلى السودان الأوسط والشرقي ، فمن درنة إحدى مدن الإقليم يخرج طريق يربط الإقليم بمدينة الفاشر ودرب الأربعين الذي وصفه أحمد دياب إبراهيم(*) كقناة السويس من حيث الأهمية من الناحية الاقتصادية والثقافية ، مروراً بالغوب وواحة سيوة وذلك وسليمة ، ويرتبط درب الأربعين، أيضاً بمدينة بنغازي التي أضحت لا تختلف من حيث الأهمية عن طرابلس بعد أن صارت ملتقى لشبكة واسعة من الطرق الصحراوية القادمة من المغرب الأقصى وموريتانيا ونيجيريا وتمبكتو ووادي وكانم – بنو والسودان الشرقي ومصر والحجاز لأغراض الحج والتجارة ، وكانت واحات الجيوب وسيوة وجالو وأوجلة والكفرة محطات مهمة على هذه الشبكة (30) ، فأثرت أسواقها بسلع أفريقية مثل الرقيق والتبر والعاج وريش النعام والجلود والفراء ، أو تلك القادمة إليها من أوروبا ومصر كالمصنوعات المعدنية والزجاجية والأسلحة والسكر والقهوة والأرز والبارود وغيرها ، وفي المواسم التجارية كان يترك أو يحط الرحال في مناحاتها ما يزيد على ألفي جمل ، فيما تزدحم السفن التجارية في مينائها ، وفيها العديد من الوكالات التجارية للدول الأجنبية (31).

وعلى الرغم من ذلك بقيت مدن برقة صغيرة محدودة لأن الفواض الإنتاجية والرعية في الإقليم تصدر إلى أسواق غرب مصر كسيدي مطروح والإسكندرية وسيوة وكرداسة ، مقابل الحصول على عوائد أكبر لقاء هذه الفواض. ويمكن القول أن صادرات الإقليم تشتمل على الحبوب كالقمح والشعير والحيوانات الحية (في السنوات الممرعة) والصوف والتمر والزعفران والحناء، والحصر والبسط والجلود والزيوت والشمع والعسل والبناتس والملح والإسفنجة (32). وكان الرقيق البند الأكثر أهمية في تجارة الصحراء وكان هؤلاء المتاعيس ينقلون بأعداد ضخمة إلى واحات جالو وأوجلة والجيوب ومينائي بنغازي ودرنة ومن هناك يصعدون بحراً إلى جهات مختلفة. وفي عام 1848 أصدر السلطان العثماني فرماناً حظر فيه هذه التجارة على الموظفين الأتراك ، لاسيما في طرابلس ، تمهيداً لمنعها التام في السنوات اللاحقة . فكان هذا الحظر مدعاة لهذه التجارة بالزيادة في بنغازي وتوابعها للبعد الهائل لإقليم برقة عن طرابلس. وفي العادة تخرج من برقة قافلتان أو ثلاث قوافل نحو وادي كانت تحمل معها البضائع الأوربية أو الملح من إنتاج ملاحاتها التي أضحت مصدراً لمعيشة عدد كبير من العرب " يثيرون له الأرض بالعوامل من الجمال والحمير وبالنساء إذا ضاق كسبهم عن العوامل وارتكبوا ضرورة المعاش " (33)، والملح البرقاوي الذي كانت تستثمره البندقية من ملاحه بنغازي وزوارة وفق اتفاقيات ومعاهدات بين الجانبين، منها الاتفاق التجاري بين الدولتين سنة 1763م على شحن 2500 كيس ملح سنوياً كحد أدنى مقابل سكوين بندي(*) واحد لكل كيس، ويسرى الاتفاق لمدة 20 سنة (34). فقد أشار العياشي في النصف الأول من القرن السابع عشر إلى هذا التعاون بشهادة قال فيها "عند برج الملح ، نزل غالب الناس وفي ذلك المحل مرسى جيدة ينزل بها النصاري بإذن من أمير البلد يأخذون الملح من سبخة كبيرة هناك فيها ملح عجيب" (35). ويبدو أن مدينة بنغازي قامت في حدود القرن الخامس عشر بالدرجة الأولى كميناء لتصدير هذه المادة العظيمة الأهمية ، فكانت ملاحاتها موضع جذب ومورد رزق لبعض سكان المنطقة ومحط أنظار أعداد من المهاجرين إليها من المناطق الأخرى . ولم يقتصر تصدير الملح على البندقية فقد تم تصديره أيضاً إلى الدنمارك علي متن سفن دنماركية، كما كانت السويد ومدينة ميلانو أيضاً تستوردان الملح من الإقليم لذا لم تقل الحركة التجارية في مينائها عن الحركة في ميناء طرابلس (36).

وبعيداً عن استخراج الملح وتجارته كانت شواطئ برقة تعج بصيادي الإسفنجة عالي الجودة من شركات إيطالية ويونانية حيث تنتج ما قيمته 35% من قيمة الإسفنجة المستخرج من شواطئ البحر المتوسط قاطبة ، . ولم تكن هذه الحرفة نشاطاً محلياً إذ لم تألف القبائل البدوية أو السكان المستقرين نشاطاً كهذا وإنما هو تعبير عن ارتباط الإقليم بالسوق الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ويصدر أغلب الإنتاج إلى اليونان وبريطانيا وهولندا وإيطاليا ، مقابل حصول الدولة العثمانية على إيرادات هذه الحرفة من خلال تعاقدها مع الشركات المستخرجة ، بينما لم يستفد المواطن البرقاوي من عائد يذكر. أما صيد الأسماك لاسيما أسماك التونة فإنه لم يتحول إلى نشاط واسع وبقي في إطار تغطية الحاجة المحلية (37) . وعرفت برقة منذ القدم بنمو حشائش الحلفا (الاسبارتو) طبيعياً، وتعد هذه العشبة على قدر كبير من الأهمية إذ تقطع بكميات كبيرة وتصدر إلى بريطانيا لإنتاج الورق العالي الجودة لطباعة النقد (38).

وفي برقة أيضاً يصنع القطران بتقطير العظام ونوى التمر مع أخشاب العرعر فيوضع في جرة ويسخن إلى الدرجة التي يذوب فيها المزيج ويتقطر في جرة أخرى . وكان البرقاويون يستخدمونه في التداوي وطلاء الإبل أو معالجة قرب نقل المياه ، ويصدر الباقي ضمن قائمة المواد أو السلع التي يصدرها الإقليم (39). فضلاً عن صناعة النسيج الواسعة الانتشار في مدن الإقليم

مثل بنغازي ودرنة حيث ينسج في أنوالهما الصوف والقطن والحريير والوبر بكميات ربما كانت تزيد على الحاجة المحلية ، كما تنتشر ورش الحدادة والصياغة والصباغة وإنتاج القلال الفخارية وغيرها وهي بمجموعها جزء من الصناعة البيئية التي كانت منتشرة في مختلف أجزاء الدولة العثمانية (40).

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم لاسيما الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وما تبعها من اضطرابات سياسية واقتصادية كنتائج مباشرة للثورة الفرنسية والتوسع الفرنسي بقيادة نابليون ، واندماج الدولة العثمانية في السوق الرأسمالية العالمية وتحرر المنتجين داخل العائلة من نمط الاكتفاء الذاتي الذي كان سائداً في القرون المنصرمة وتوجيه الإنتاج لأغراض السوق ، وأصبحت برقة مخزن كبير للغذاء الموجه لأوروبا (41) ، كالحبوب واللحوم والسمن والعسل ، لاسيما في السنوات الممرعة ، والبضائع والسلع سواء في المدن والأرياف والبوادي يكون مدنها نهايات لشبكة واسعة من طرق الصحراء، وهي تضم بين ظهرانيها عدداً كبيراً من الأنوال لصناعة النسيج (42) و تنتج حقولها كميات كبيرة من القمح والشعير وتربى في مراعيها أعداد هائلة من المواشي والإبل والخيول ، وتنتج أسرها الرعوية كميات كبيرة من الزبدة والجلود والصوف ، وقد أشرنا إلى ذلك في سياق البحث .

بيد أن ذلك كرس حالة الطبقة التي لم تكن معروفة في مجتمع برقة القبلي الذي كان يعيش بشكل مشاعي ، لاسيما عند النظر إلى ملكية الأراضي الزراعية أو المراعي ، وهي أراضي أميرية تعود إلى الدولة الحاكمة أو الفاتحة مما ينسجم تماماً مع القيم الإسلامية القويمة ، فلا يوجد في المبادئ الإسلامية الأكثر أصالة إثرة لمصادر المياه أو للمراعي أو الكلاً إذ الناس فيها سواء ، إلا أن ذلك لم يمنع من انشطار المجتمع القبلي في برقة أفقياً ، فهناك عدد قليل من العائلات في القبائل الحرة أو الارستقراطية في براري برقة أو في المدن أوفي الواحات ، تملك الأراضي الزراعية والمراعي والآبار والقطعان وبساتين النخيل في الواحات ، كما تمتلك حق منح (التراخيص التجارية) والأنوال الصناعية والرقائق والمنشآت داخل المدن ، في مقابل الفقراء من الأحرار والمراطين والفقراء في الواحات وقبائل التبو والشواشنة(*) والعبيد الذين لا يملكون شيئاً ، فقد تحولوا إلى فئات مستغلة فكانوا في برقة يسمون الرباعة أي الذين يستحقون ربع المحصول أو الغلة ، وهم بالتأكيد أفضل حالاً من الخماسة . أما الجبادون الذين يستخرجون مياه السقي من الآبار ، وهم الأسوأ حالاً بين الجميع ، بل هم أقرب حالاً إلى العبيد، وغالباً ما يقرن الجباد بحمار يربط إلى دلو السقي (43).

كان النمط شبه الإقطاعي الذي ظهر في برقة في القرن التاسع عشر مرافقاً لتراجع نمط الترحال الدائم وميل القبائل إلى الاستقرار أو شبه الاستقرار أو الترحال الموسمي بين الهضبة ومناطق الدواخل المجاورة لها ، بيد أن الاقتصاد الرعوي والزراعة البعلية ظلت غير مستقرة ، وبقي خطر المجاعة ماثلاً في سنوات الجفاف ، وظلت حاجة القبائل الحرة لمن يحمل إلى جانبها السلاح للدفاع عن مصادر المياه والمراعي الفقيرة والقطعان ضد أطماع القبائل الأخرى قائمة ، مما رفع من شأن قبائل المرابطين غير المرتبطة بملكية الأرض ، التي أصبحت غير ذات جدوى في منعها من الهرب والتحرر من هيمنة قبائل السعادي ، التي تراجعت سطوتها نتيجة لذلك ، ولم يبق من أثر الاستغلال القديم سوى الادعاء والسمعة . ويبدو أن الحركة السنوسية استفادت من هذا النظام القبلي المعقد فاستخدمت معطياته في بناء نظام جديد على أنقاضه أكثر ملائمة وعصرية وتماسكاً ، وطرحت نفسها بديلاً عنه ، وجسرت العلاقة بين السعادي والمرابطين فسيطرت على أفضل الأراضي الزراعية ومصادر المياه وتحكمت بطرق التجارة وانتزعت إعفاءات ضريبية من السلطة العثمانية (44) . ولكن هل نجح السيد السنوسي في إقامة أخوية إسلامية قوامها المساواة بين السعادي والمرابطين والعبيد مساواة مطلقة ؟؟ هذا ما سنحاول الجواب عنه .

السكان والنظام الاجتماعي في برقة حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر

أشارت بعض المصادر المصرية القديمة إلى سكان برقة قبل فترة الاستيطان الإغريقي للإقليم، وقد أوردت الكثير من الإشارات إلى القبائل الليبية، سواء من حيث أسمائها وأماكن تواجدها وأنشطتها المختلفة، وعلاقاتها. فأشارت إلى المجموعات الليبية التي فطنت إلى الغرب من مصر تحت أسماء مختلفة. من هذه المجموعات قبائل التحنو، و التمو والريبو أو الليبو التي اشتق منهم اسم ليبيا (45). وكما أشارت المصادر المصرية القديمة إلى قبائل المشوش التي أعدت من أكبر قبائل إقليم برقة آنذاك، وقد ورد ذكرها في عصر الأسرة الثالثة عشرة 1580-1350 ق.م وموطنها الأصلي خليج سرت إلا أنهم اتجهوا شرقاً حيث توفر المياه العذبة وتتهيأ الفرصة لحياة أفضل فاستقروا بإقليم برقة (46). فضلاً عن ذلك تتوفر معلومات عن قبائل صغيرة ورد ذكرها في النصوص المصرية القديمة مثل قبائل البكن، الاسبت (47).

ويأتي هيرودت المؤرخ اليوناني الشهير على رأس من كتبوا عن قبائل برقة، والذي زار الإقليم في القرن الخامس قبل الميلاد، وسجل معلومات أساسية عن القبائل الليبية، لكنها عرفت بأسماء أخرى غير تلك التي وردت بالمصادر المصرية القديمة. منها قبيلة الجليجاماي. وقبيلة الأسبوستاي وقبيلة الأوسخيساي وقبيلة البكالييس وقبائل النسامونيس (48). كما أن هناك رافد سكاني آخر مثل جزء من العنصر السكاني للإقليم وهم المستوطنون الإغريق والرومان الذين توالى هجراتهم صوب برقة آنذاك (49). ثم وفد إلى الإقليم عنصر بشري آخر هو اليهود أثناء العهد البطلمي بدءاً من الربع الأول للقرن الثالث قبل الميلاد كمرتزقة يخدمون بالقوات البطلمية وحفظ النظام الداخلي وحراسة الحدود، واستمر وجود اليهود وتوافدهم إلى الإقليم دون انقطاع خلال العصور التالية (50).

أما في الحقب الإسلامية المتتالية فقد حوت المصادر العربية والإسلامية معلومات وفيرة عن القبائل البربرية التي لم تذكرها المصادر المصرية والإغريقية القديمة. ومن أهم تلك القبائل التي انتشرت في سائر الإقليم ومثلت أهم عناصر السكان، هي قبيلة لوانة التي امتدت بطول المنطقة ما بين رمادا شرقاً وأجدايا غرباً، فضلاً عن قبيلة مزانة اللواتية التي قطنت منطقة تقع ما بين سرت وتاورغا، وقبيلة لمطة وصنهاجة اللتين استوطنتا ما بين أوجلة وأجدايا. كما ذكرت المصادر العربية العجم القاطنين في الإقليم زمن الفتح العربي باسم الروم (51).

كان استقرار الجند من القبائل العربية القحطانية والعنانية بأراضي برقة جر وراءه هجرة موجات كبيرة من هذه القبائل في تزامن مع الفتح الإسلامي مثلما كان الحال في معظم المناطق العربية الأخرى التي فتحها المسلمون الأوائل مثل الشام ومصر وغيرهما؛ الأمر الذي أدى تغلب الطابع العربي بشريا وثقافيا على العناصر ، كما أدى إلى تلاقي أثني حضاري مع المجاميع البشرية التي سبقت العرب إلى هذه الجهات كالبربر، فكان الدين الإسلامي هو المتغير الحضاري الأبرز الذي نقله العرب إلى هناك ، فضلاً عن مشاركتهم بقوة في النشاط الاقتصادي المتاح آنذاك كالزراعة والرعي والأنشطة الصناعية والتجارة، فشاركوا في قيام مجتمعات ذات خصائص حضارية متميزة ، ومن أهم القبائل اليمنية بني مدلج التي قطنت المنطقة الواقعة بين الإسكندرية شرقاً وبرقة غرباً ، كما استوطنت قبيلتنا بلى وجهينة القحطانيتين منطقة رماده ببرقة، كما سكنت قبيلتنا بني لحم وجدام وصدف الجبل الواقع شرق برقة (المرج) وأقوام من غسان والأرد وجذم الجبل الواقع غرب برقة (52) .

بيد أن أهم الهجرات التي نزحت إلى إقليم برقة أو مرت به في الحقب اللاحقة هي تلك الموجة التي قدمت من صعيد مصر في عام 1051 من القبائل العربية القيسية التي هاجرت قبل ذلك من الجزيرة العربية تحت ضغط القحط الدائم الذي تتصف به مواطنهم الأصلية في الحجاز ، مثل بني هلال وبني سليم وبطونهما ، الذين أعلنوا التشيع لآل البيت كرمهم الله طمعاً في ردف الفاطميين وإغاثتهم من ظلم السلطات العباسية ومن الواقع المزري الذي كانوا يعيشونه. وكان دخولهم إلى مصر بأعداد كبيرة مناسبة سارة للفاطميين الذين رأوا فيهم خياراً مناسباً لتقليل أظافر المعز بن باديس الذي تنكر للفاطميين والتشيع بعد دخولهم مصر وأعلن عودته إلى المذهب المالكي والدعوة للخلافة العباسية. فاستقر السليميون في برقة بعد أوهموا بأن الإقليم قد أقطع لهم من قبل الخليفة الفاطمي، وفي واقع الحال لم يكن السليميون بحاجة لمن يقطعهم أرضاً فبقيت هذه القبائل الشديدة المراس بين الإسكندرية وخليج سرت، فاستوطنت بطون بني هيب وبني لبيد ذات النفوذ القوي في الأجزاء الشرقية بما فيها مدينة برقة (المرج)، بينما ساد بنو عوف وبني دياب في الأجزاء الغربية. بينما واصل بنو هلال هجرتهم إلى المناطق الغربية إلى طرابلس الغرب وتونس وأفريقيا (53). لم يكن بنو سليم من حملة الحضارة ولم تكن لديهم فوائض اقتصادية كافية لتكوين استقرارية يمكن أن تلثف حولها بطونهم، وليست لديهم عصبية دينية تربطهم، إلا قليلاً من حب أهل البيت ، بل كانوا موغلين في بداوة جافة عمادها رعي الإبل وحمل السيف ، الذي يظهر استعدادهم للقتال إلى جانب من يدفع لهم أكثر وصدق عليهم القول بأن "رزقهم تحت ظلال سيوفهم" ، فربت مكانتهم في أعين القوى المتصارعة كصنهاجة وزناتة وبني زيري وبني خزرون ومن ورائهم ، من فاطميين شعبة وعباسيين ومالكية وأمازيغ إباضية فتقربت إليهم هذه الأطراف بالعطايا والمصاهرة وتعززت بذلك البداوة فكانوا سبباً في اندفاع السكان في هجرة معاكسة من برقة فأفقرت البلاد من سكانها ، وتدننت الزراعة وتقلصت الحرف وتراجعت تجارة الصحراء التي كانت مزدهرة قبل ذلك من وإلى الإقليم بسبب تعرضهم للقوالب الذاهية أو الآبية ولم يسلم منها إلا تلك التي انضوى أصحابها تحت حمايتهم ، ومع مرور الوقت خفف هؤلاء من شدة بداوتهم واعتنوا بتربية الضأن فضلاً عن الإبل واهتموا بزراعة الحبوب وغراس النخيل والأشجار وتربية النحل وتسويق العسل واستخرجوا القطران من العرعر (54) ، وكونوا تجمع استقراري هائل في برقة حافظوا عليه بحصر الزواج بين أبناء القبيلة نفسها أو القبائل الحرة أي يجب أن تكون المرأة مكافئة للرجل من حيث أثالة المحتد ، ففرضوا على المجتمع المحلي أو أخلاط الفاتحين الأوائل المكون من العرب والبربر ، استقرارياتهم بكونهم هم القبائل الحرة وغيرهم أقل شأناً منهم ، فكرسوا إلى الأبد الثقافة والمحتد العربي الأصيل والدين الإسلامي ، وهم تجمع قبائل "السعادي" نسبة إلى سعدى (5) إحدى نساء بني سليم ، أو قبائل الأحرار أو الاستقراريون ، مقابل تجمع قبائل "المرابطين" ومما لاشك فيه أن برقة البدوية أكثر عروبة من العراق ومصر والسودان وتونس وطرابلس على حد إعراب الدكتور عبد الجليل الطاهر (55) ، ولابد لنا قبل الانتقال إلى تفرعات بني سليم وديناميكيته وتحالفاتهم في برقة ، معرفة النظام القبلي وبعض أعراف القبائل وتقاليدها في برقة بقليل من الإسهاب .

لقد حافظت المجتمعات البدوية على أعرافها وعاداتها وتقاليدها منذ عصور موعلة في القدم في برقة وفي غيرها من المجتمعات المماثلة ، وشكلت الأسرة الأبوية في مجتمع برقة البدوي أو المديني وحدة البناء الرئيسية ، فكل أسرة تسكن بيت واحد أو خيمة واحدة، وتشكل مجموعة من الأسر الصغيرة أسرة كبيرة يشار إليها بالعائلة وأفرادها يتحدرون من جد واحد وتضم بين ظهرانيها أفراداً ينتمون إلى الجد الخامس وكل عائلة من هذا النمط تتمتع بوضع مستقل في إطار العشيرة ، ولها شيخ نافذ الكلمة داخل العائلة ، ومن مجموع العوائل تتكون العشيرة التي تتمحور حول عائلة الشيخ الكبير للعشيرة، وهو ذو هيبة وسطة على الأسر الصريحة أو تلك الموالية داخل عشيرته، ومن الناحية النظرية فقط أن جميع أعضاء العشيرة متساوون في المأكول والملبس والتمتع بصورة مشتركة بالمراعي ومصادر المياه والماشية ، ولكن في حقيقة الأمر فقد تكون خيمته أو مضارب خيامه أكبر أو أرفع من بقية الخيام ويملك عدداً أكبر من الإبل والخيول والأغنام وقد تكون في عصمته عدد أكبر من الزوجات ، وفي نهاية الأمر لديه عدد أكبر من الأبناء ، وربما كان متعلماً أفضل من الآخرين أو يتمتع بمؤهلات الذكاء وبدوره يهيئ لأبنائه تعليماً أفضل من بقية الصبيان في القبيلة (56) .

وعلى الرغم مما كان يصيب المرأة من عسف في الأعراف البدوية لاسيما في قضايا الزواج والطلاق وزواج الشغار (*) والحجر (**) والحرمان من الإرث بدعى إنها تنقل أملاك العائلة إلى عائلة أخرى خارج القبيلة، لاسيما إذا اقترنت برجل خارج محيط العائلة الكبيرة، وربما تجبر على الزواج بمن لا ترغب أو بمن يفوقها عمراً، أو أن تكون زوجة ثالثة أو رابعة أو أن تطلق دون رغبتها أو تجبر على المعاشرة بدون إرادتها، إلا أنها تبقى أفضل حالاً من نظيراتها في المدن، وتعاملت معها الأعراف البدوية بشيء من التسامح فلا تؤخذ أو تطلق ونادراً ما تقتل إذا أقدمت على الزنا برغبتها ورضاها، ويحمل شريكها وزر ذلك العمل ربما لاعتقاد المشرع البدوي بضعف المرأة وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها. "وهن مصدقات على فروجهن" وبإمكانها دفع مغبة ممارستها الزنا برضاها أو دون رضاها . وعلى أية حال تمتعت بمكانة مناسبة لدورها في مجتمع برقة البدوي وبهامش كبير من الحرية في العمل ومراقبة الماشية وركوب الإبل ، وإدارة المنزل، وربما يفخر البدوي بزوجه التي تقوم مقامه في إكرام الضيف وإيواء عابري السبيل ، ومن هذا الفخر أصبحت كثير من النساء مسميات لقبائل مثل عائلة بو جازية وعائلة مريم في قبيلة العبيدات

وعائلة فاطمة والدايخة في قبيلة البراعصة ونوارة وساسية في نجم وغيرها. وافترخ بعض الأبطال والمحاربين بالتسمية بأسماء بناتهم أو أمهاتهم مثل بو حوا و بو نجوى بو خديجة⁽⁵⁷⁾.

لم تكن القيم والأعراف البدوية حكراً على مجتمع برقة، بل هي قيم وأعراف كانت سائد في مجتمع القبيلة العربية منذ ما قبل الإسلام إلى اليوم، فكل قبيلة هي وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية مستقلة متكفئة أو منغلقة على ذاتها، لها كلمة نخوتها التي تعد كلمة السر داخل القبيلة فهي كلمة نداء النصر أو الاستغاثة واستثارة الهمم في حومة الوعى، ولها رايته الخاصة التي تحمل شعار أو رمز القبيلة، وميسم جمالها. ومن الناحية النظرية أيضاً أن مشيخة القبيلة تعطي لكل فرد قادر على حملها، بما له من مؤهلات كالشجاعة والبسالة إذ كونه رئيساً لمجموعة محاربة، والحلم والأناة وسداد الرأي ليؤدي دوره في تهدئة النزاعات بين أبناء القبيلة وتقص دور القاضي، والكرم والغنى حتى يتمكن الإنفاق عن يسر على الجائع والمعسر والضعيف، والمرونة والاحترام، ليكن في مقدوره جمع الضريبة من المكلفين بدفعها من رجال القبيلة إلى السلطات العثمانية أو المحلية، وله الكلمة العليا في تقسيم المراعي أو مصادر المياه بين عائلات القبيلة وعشائرها. أما من الناحية الواقعية فإن مشيخة القبيلة تنتقل وراثياً داخل العائلة الكبيرة من الأب إلى الابن أو الأخ أو لأحد أنساب أثالة المحتد⁽⁵⁸⁾. ومن أهم الأسر المعروفة بحصر مشيخة القبيلة فيها هي بيت بو بكر بو حدوث بين البراعصة، وبيت عبد الله بين العبيدات وبيت الكزة والعبار بين العواقر وبيت عصبالي بين العرفا وبيت سويكير والعلواني بين العبيد وبيت بو خطرة بين الحاسة وبيت الإطيوش في المغاربة سيف النصر بين أولاد سليمان في سرت⁽⁵⁹⁾.

من المؤكد أن المساواة بين أبناء القبيلة الواحدة القائمة على أساس الانتماء لجد مشترك إحدى أهم الأركان التي قام عليها المجتمع القبلي في برقة قبل القرن التاسع عشر، فهم متساوون في امتلاك القطعان والمراعي والآبار ومعدات الإنتاج الأخرى، بيد أنه مع حلول القرن التاسع عشر وتحول الأراضي الزراعية إلى سلعة قابلة للبيع والشراء وارتباط برقة بالسوق الرأسمالية العالمية، سرت الطبقة بين أبناء القبيلة الواحدة وأصبح من حق مجموعة بعينها التصرف بأفضل الأراضي الزراعية وأخصب المراعي وأغزر الآبار، وأصبح من حقها أيضاً استغلال باقي أفراد القبيلة لاسيما مرابطي الصدقة، الذين صاروا يقدمون خدماتهم لميسوري الحال من أبناء القبيلة، كرعى قطعان الضأن والإبل لقاء جعول معينة لفترة محددة، وكان عليهم أيضاً تقديم فروض وإتاوات لميسوري القبيلة لتغطية نفقات الضيافة، أو تغطية تكاليف زواج أو وفاة أحد الشيوخ داخل إطار القبيلة، أو دفع الديات لقتلى شيخ القبيلة أو أحد أبناء أسرته، وهي بمجموعها إتاوات فروض وواجبات إقطاعية في الاقتصاد الرعوي (إذا جاز لنا القول) على الفئة الدنيا والموالين داخل القبيلة تقديمها للشيخ أو (البارون البدوي) الذي عليه تشريع علاقات الإنتاج ويركز بيده أدوات الإنتاج والسلطة القضائية، وفي أغلب الأحيان فهو ممثل السلطات الإدارية، وفي أحيان كثيرة السلطة الروحية أيضاً⁽⁶⁰⁾. تميز إقليم برقة بفراغ سكاني واضح، للأسباب كثيرة ومتشعبة منها تقلبات العوامل الطبيعية مثل توالي سنوات الجفاف التي تؤدي إلى انتشار المجاعة والهلاك بالجملة للحرث والنسل والثروة الحيوانية، وربما كانت تلك النوازل مرافقة لجوائح الأوبئة التي كانت تضرب القارات القديمة باستمرار، لانعدام الوقاية الصحية والنظافة والعناية الغذائية كنبات الطواحين التي كانت تصيب الإقليم بشكل متوالي، فنتحول إلى كوارث حقيقية فتدفع بالقادرين من السكان إلى الهجرة إلى أقاليم أخرى ممرعة وخالية من الوباء، لاسيما أن برقة مفتوحة على أقاليم مماثلة كالإقليم الممتد من الإسكندرية إلى العقبة الكبرى (السلوم)، أو ذلك الإقليم الممتد من سرت إلى القيروان المتمثل بإقليم طرابلس الغرب. فضلاً عن أسباب أخرى مثل الحروب القبلية وهجمات الأوربيين في القرون الحديثة في صراعهم مع المسلمين، التي أسهمت بنقص السكان بالقتل أثناء المواجهات الحربية أو بالأسر والاختطاف، أو هجرات القبائل البدوية المقاتلة إلى الإقليم كالقبائل الهلالية والسليمية في أواسط القرن الحادي عشر الميلادي، أو هجرة قبائل بقضها قضيضها هروباً وتلمصاً من التعسف الضرائبي، الذي لم يكن ضرائب بالمعنى الدقيق قدر كونه إتاوات تفرض على تلك القبائل لتغطية إسراف سلطان وبذخ إقطاعي غير مبرر، ويزخر تاريخ الأسرة القرمانيّة بأمثلة كثيرة، أو هجرة بعض القبائل البرقاوية تحت ضغط قبائل برقاوية أخرى بمساعدة السلطة القرمانيّة، والأمثلة على ذلك كثيرة⁽⁶¹⁾. وعلى أية حال فقد قدر عدد سكان الإقليم في منتصف القرن التاسع عشر بما لا يزيد على ربع مليون نسمة⁽⁶²⁾، وانتشروا على مساحات هائلة بين النجوع والبادي والقصبات والتجمعات المدنية. وتعد بنغازي مركز الإقليم الإداري وأكبر التجمعات المدنية فيه وتأتي بعد ذلك مدينة درنة ثم المرج التي كانت قاعدة عسكرية للجند العثمانيين.

ينقسم تجمع السعادي المكون من عشر قبائل إلى فرعين عظيمين هما "جبارنة" و"حراي"، ويقسم الجبارنة إلى قبائل كثيرة مثل الفوايد والجوازي وهما قبيلتان كبيرتان طردتا إلى صحراء مصر الغربية تحت ضغط القبائل الأخرى من السعادي، والمغاربة وهم قبيلة كبيرة قطنت المنطقة الممتدة من أجاديا إلى خليج سرت، والعواقر والبراغيث والعرفا التي كانت تقطن بين ظلمية وتوكره والعوايد، وقطنت بمجموعها بين بنغازي حتى حوض المرج⁽⁶³⁾. أما الحراي وهم فرع من العقاقرة طغى اسمه على التجمع كله ربما لكبر القبائل المنتسبة لهذا الفرع وسطوتها كقبيلة العبيدات القوية الهائلة العدد بفروعها الكثيرة التي تمتد مضاربها من سمت درنة حتى العقبة الكبرى، وقبيلة البراعصة الشديدة المراس الكبيرة العدد التي كانت تقطن وسط الجبل الأخضر بين الدراسة من ناحية الشمال والحاسة وأولاد فايد من الشرق والعبيد ناحية الغرب. والدرسة التي تمتد مضاربها في الشريط الساحلي من شحات حتى ظلمية وفايد والحاسة التي تعيش في منطقة غنية بالينابيع والأراضي الخصبة بين شحات ومرسى سوسة⁽⁶⁴⁾، وبالحراي يتصل أولاد عمومتهم أولاد على وهم تجمع آخر اضطر إلى ترك برقة إلى مصر تحت ضغط قبائل الحراي بمساندة حكام طرابلس القرمانيين فيما يسمى عند أهل برقة بـ"تجريدة حبيب" في عام 1750، وحبيب العبيدي هذا بن عبد المولى الأبح شيخ العبيدات وعموم الحراي، فاستوطنوا الشريط الساحلي الممتد بين السلوم والإسكندرية⁽⁶⁵⁾. وهناك فروع كبيرة أخرى تنتسب إلى بني سليم السعادي سكنت وادي النيل والفيوم، وغيرت مهنتها بمرور الوقت إلى الفلاحة، أن برقة كانت مصدر القبائل البدوية التي سكنت منطقة البحيرة والفيوم وفي الصعيد، ويقال لا توجد قبيلة برقاوية إلا ولها امتداد في مصر

، وهم إلى اليوم يتمسكون بقيم النبالة العربية ويسكنون الخيام ويتكلمون اللهجة السائدة في برقة ذاتها ، ويقدر عددهم في منتصف القرن العشرين بـ 40,000 نسمة (66) .

كانت تقسيمات الأراضي والمراعي غير مرضية لكل القبائل ، الأمر الذي أدى إلى استمرار النزاعات القبلية التي كان مبعثها ملكية الأرض ، فكانت القبائل الحرة من أحفاد بني سليم (السعادي) أو بعضها تعد نفسها مالكة للأرض الزراعية التي تستحق الصراع ، لذا دخلت في صراع مع القبائل الأخرى ، ففي 1770 عشر طُرد الفوايد (جبارنة) بتجمع قبلي كان يضم المغاربة والعواقر (جبارنة) والبراعصة (حراي) ، إلى الفيوم والمنيا في مصر بعد خسارتهم في موقعة الرحمة . وفي مطلع القرن التاسع عشر تظاهر تجمع قبلي آخر مكون من المغاربة والعواقر والعوالب والعرفا ضد قبيلة الجوازي المدعومة بغيث سيف النصر شيخ أولاد سليمان في خليج سرت ، وكانت وفاة شيخ الجوازي عبد النبي أبو مطيريد (حمار برقة) سبباً في هبوط عزائم رجال القبيلة ، ولم تجد نفعاً مساندة سيف النصر فأولجوا إلى مصر بعد حروب طاحنة وضارية ووحشية بين القبائل (67) ، بيد أن طردهم إلى مصر لم يمهّن النزاع القبلي بل استمرت عمليات الكر والفر بين الجوازي وقبائل برقة الأخرى ، ففي عام 1817، تحالف الجوازي مع أولاد علي مع محمد بن يوسف القرماني ضد قبيلة العبيدات ولكنهم هزموا بمساعدة الجيش القرمانيين ورحلوا إلى مصر بشكل نهائي (68) من برقة حتى تدخل المرابطون بين الطرفين وأعادوا السلام إلى ربوع الإقليم (69) .

وفي عام 1811 تعرض القسم الغربي من ليبيا إلى قحط شديد بسبب انحباس سقوط الأمطار فوددت قبائل الحسون والزواوات والفرجان والمعدان الغربية إلى برقة بزعماء الشيخ صالح بن رزق الله الحسوني طلباً للماء والكلاء، فأحسنت القبائل البرقاوية (العواقر والمغاربة والعريبات) وفادتها ، بيد أن القبائل الوافدة أساءت التصرف مع القبائل البرقاوية فعمدت على إزاحتها والاستيلاء على أراضيها ، فطلبت القبائل البرقاوية إهمالها حتى تنجز حصاد محصولها من الحنطة والشعير ، دون أن تجد أذاً مصغية لرجائهم ، وللمرة الثانية حاولوا حل هذا الإشكال بصورة ودية فأوفدوا إلى الشيخ صالح اثنين من زعمائهم وهما الفقيه الفراني الذي كان يتمتع بين أفراد قبيلة المغاربة بالهيبة والشرف ، لأنه كان معلم القرآن الكريم لأولاد الإطيش شيخ المغاربة ، بمعية أحدهم ، فقام الشيخ صالح بخطوة نكراء تعوزها المروءة والحصافة ، فقتل الفقيه وصاحبه وصلبهما على ظهر بعير وأرسلهما إلى قبيلة المغاربة لإنذارها ، فاستاءت قبائل برقة عن آخرها من هذا العمل الشائن ، فردت عليه بكمين نصب للشيخ صالح الحسوني أصطيد به هو وابن له ، ثم صالت قبائل برقة فتمكنت من طرد القبائل الغربية إلى خارج برقة (70) .

لقد كانت صحراء مصر الغربية امتداداً لإقليم برقة وكانت على الأغلب متنفساً للقبائل المنهزمة من الصراع داخل برقة ، كما كانت واحات الجنوب البرقي مجالاً آخراً للهروب من الصراع أو للغزو من قبل القبائل الجائعة في أوقات الجفاف كوسيلة للتغلب على تبعاته ، بضمان الحصول على ميرة من التمر، فقد أعطت عائلة إبراهيم إحدى عشائر قبيلة المغاربة السعادية التي كانت تقطن منطقة أجدابيا القليلة الأمطار شرق سرت ، أعطت صورة عن التحالفات بين القبائل الارستقراطية وتلك الأقل شأناً من أجل الميرة ، فرنت بنظرها إلى مصاهرة عائلات في واحتي مرادة وزلة ، من أجل الحصول على عائد سنوي من التمور من أصهارها فيهما (71) .

ودخلت قبيلة الزوية المرابطة ، وهي إحدى جمرات الصحراء ، في تنافس شديد مع قبيلة المغاربة مما اضطرها إلى انتهاز سياسة توسعية ، فغزت واحات الكفرة وتازربو وصخرة وفرضت على التبو علاقات تبعية في الواحات المذكورة ، فملك معظم مزارع النخيل بين شمال أفريقيا وشمال شرق تشاد، فضمنت محصولاً من التمور دون أن تفلح القبيلة المذكورة بساتين النخيل ، واضطلع التبو بهذا العمل لدفع غائلتها ، وانصرفت القبيلة المذكورة إلى التجارة بالتحالف مع المجاورة وهم اتحاد قبلي لا يقل عنها جسارة في واحات جالو والجغبوب وسيوة ، وهم تجار لا يشق لهم غبار بين وادي الكفرة والجغبوب وبنغازي والقاهرة عبر سيوة وكراسة . وكانت القبليتان المرابطتان من أخلص أتباع السنوسي الكبير وأداتيه المهمتين في تطويع الصحراء وتأمين طرق التجارة (72) .

أكدت هذه النزاعات القبلية تلك نظام الأحلاف أو الولاء القبلي أو الجوار ، وهو نظام كان موجوداً في الشمال الأفريقي لاسيما في برقة قبل القرن التاسع عشر وهو لاشك جزء لا يتجزأ من الأعراف البدوية ، وفحواها أن تقبل القبائل الحرة أشخاصاً أو أسراً وحتى قبائل بكاملها ضمن القبيلة الحرة من أجل الارتفاع بمنعتها أو زيادة مقاتليها ، فيسري أسم القبيلة على الوافدين الجدد وعليهم نفس الواجبات ولهم نفس الحقوق بما في ذلك حمل أسم القبيلة الحرة والانتماء إلى رابطة دمايتها ، بيد أن الحليف لا يعد مساوياً تماماً للأنباء القبيلة الحرة ، مع أن نظام الحلف أو الولاء أو الجوار يضمن للموالي أو الحليف الملاذ والحماية أسوة بالرجل الحر تماماً (73) . لذا انضمت قبائل المرابطين إلى القبائل الحرة من أجل الحماية أو التمتع بالامتيازات التي توفرها القبائل الحرة لهم .

لا يمكن الجزم بأصول المرابطين فقد تضاربت الآراء بشأن قدومهم إلى الشمال الأفريقي ، لاسيما إلى إقليم برقة . ومن المرجح أن بعضهم ينتمي إلى القبائل التي كانت تقطن المنطقة قبل قدوم الموجات التي رافقت الفتح الإسلامي ، أو قبل قدوم الموجة الأخرى التي حملت بني هلال وبني سليم إليها . ويبدو أن شمال أفريقيا كان في بدايات العصور الحديثة دار جهاد ضد هجمات أساطيل الإمبراطورية الرومانية المقدسة وجيوشها في صراعتها مع الدولة العثمانية ، لذا استقطبت هذه المنطقة كل الراغبين بالجهاد ، لاسيما أولئك القادمين من المناطق الغربية المتمثلة بالساقية الحمراء من أعمال المغرب الأقصى ، أو من أولئك النازحين من الأندلس ، هرباً من الإبادة على أيدي الأسبان إلى سواحل برقة ومدنها مثل مدينة بنغازي ، ودرنة بمينائها المناسب وتوفر المياه فيها فكانت منطقة ملائمة لقيام الربط (74) . وقد رُفد هؤلاء وأولئك إقليم برقة وشمال أفريقيا بعدد كبير من المثارى والأضرحة الممتدة على طول سواحل البحر المتوسط ، التي أضحت مأوى للسكان للاحتباء بها من هجمات البدو وقطاع الطرقات واللصوص والعابثين، لما لهؤلاء من قدسية في نفوس البدو ، ففي برقة كان ضريح سيدي بنغازي، وقبر الصحابي سيدي رافع الأنصاري في البيضاء ومقبرة الصحابة في درنة وغيرها فكونوا بمرور الزمن عصبية جديدة مبعلة محترمة محايدة أصبح ينظر إليها بقدسية ، لاسيما أن بعض هؤلاء ادعى بالانتساب إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وهم "مرابطو البركة" (75) .

لم تقتصر وظيفة هذه الربط على الجوانب العسكرية والدينية فحسب ، بل تعدت لأن تصبح مراكز لتعليم الحرف الضرورية والكتابة والقراءة لاسيما قراءة القرآن التي كانت تعد آنذاك من المعجزات التي يتمتع بها المرابط ، ونشر الثقافة الدينية لتخريج دعاة لنشر الإسلام في المناطق البعيدة ، وأصبح هؤلاء المرابطون مع مرور الوقت جذور لقبائل جديدة. وعلى العموم يقسم المرابطون إلى تجمعين كبيرين من القبائل هم "مرابطو البركة" و "مرابطو الصدقة" (الصدقان) . وتختلف المنزلة الاجتماعية لمرابطي البركة عنها لمرابطي الصدقة حيث يعتقد مرابطو البركة بإثالة المحتد التي لا تلزمهم بتقديم الخدمات التي يجب عليهم تقديمها للأحرار ، وهي منزلة مشكوك فيها من قبل الأحرار الذين كانوا غير مجبرين اعتبارهم مكافئين لهم ، وهم قبائل أولاد سيدي الشيخ والمسامير والفرجان وغيرهم . ولم يعد مرابطو الصدقة أنفسهم مستقلين ، فهم يدفعوا صدقة أو خاوة مقابل حمايتهم أو استثمارهم للأرض أو استخدامهم لمصادر المياه ، على شكل خدمات وفروض خدمية مثل الحراثة والحصاد والرعي أو تنظيف حظائر الحيوانات لذا أطلقت عليهم تسمية "مرابطي العصا والزبل أو الصدقة" لأنهم كانوا يضربون بالعصا إذا ترفعوا عن نقل الزبل، إنما تعكس تلك التسمية تدني منزلتهم الاجتماعية، فنعوتوا بذلك التسمية للحط من كرامتهم. وتنضوي تحت هذا المصطلح بقية قبائل المرابطين (76).

وعلى الرغم من أن مجتمع برقة البدوي يعيش في بنمط المشاعية البدائية الإنتاجي ، لاسيما في أعراف ملكية الأرض وملكيتها وسائل الإنتاج البسيطة ، بيد أن ما يجب على مرابط الصدقة تقديمه لحاميه هو أشبه بالفروض التي يقدمها الفلاح القن إلى مالك الأرض (البارون) في النظام الإقطاعي الأوربي ، لذا غالباً ما تندمج هذه القبائل ضمن القبائل الحرة، طلباً للحماية أو ما توفره لهم هذه القبائل من امتيازات اقتصادية كرعي حيواناتهم أو الفلاحة في أراضيهم ، لذا نرى في أحيان كثيرة أن أعدادهم كانت تبلغ نسب عالية من أعداد أبناء القبيلة الأحرار ، فمثلاً بلغ عدد قبيلة العبيدات وهي أكبر قبيلة في تجمع السعادي على مشارف القرن العشرين (عندما توفرت معطيات إحصائية) 30,450 نسمة بينهم 8,600 مرابط ، وربما كان المرابطون أكبر عدداً من الأحرار في قبيلة أولاد فايد البالغ عددها 100 نسمة (77) وقد بلغ عددهم على أعتاب القرن العشرين 44,620 في برقة ، بينهم 39,520 مرابطاً، وقدرهم أوغسطيني في عام 1920 بعد الاحتلال الإيطالي 134,550 سعداوياً و 40,600 مرابطاً(*) من الصدقان (مرباطي الصدقة) والبركة من ست عشرة قبيلة (78) ، وهم على العموم القطعان والمنفة والشوارع والحبون والزوية والسعيطة والمجبرة والحوطة والمواالك والتراكي والجميعات والشهيات والعشيبات والعوامة والجرارية وسواهم (79).

يبدو أن تقديرات أوغسطيني لم تكن دقيقة تماماً فإذا نظرنا إلى أعداد الأحرار والمرابطين في كل عشيرة (عائلة) ندرك أن الأحرار أو الارستقراطيين استقطبوا عدداً أكبر من عددهم من المرابطين لاسيما من الصدقان وهذه الأعداد مقبولة جداً لحاجة الطرفين لبعضهما ، لاسيما في العائلات الكبيرة داخل القبيلة ، فمثلاً يشير الدكتور علي عبد اللطيف حميدة إلى عائلة بو حدوث وهي أكبر عائلة في البراعة مركزاً ، إلى أن عددها 1,940 كانت تضم بين ظهرانيها 740 سعداوياً (أقل من النصف) والباقي من المرابطين . ويشير أيضاً إلى إحدى عائلات الحاسة وعددها 7,700 منهم فقط 1,625 سعداوياً والباقي من المرابطين . وفي حالات كثيرة كانت قبيلة المرابطين عندما تشعر بسطوتها وقوتها وقدرتها على الوقوف أمام القبائل الأخرى ، ليس لازدياد عدد مقاتليها فحسب بل لعوامل أخرى ، نرى أنها ترفض هيمنة القبيلة السعداوية فلا تدفع صدقة ولا تؤدي الخدمات الأخرى ، وربما تصبح قادرة على ازاحة قبيلة أخرى لتحل محلها كما فعلت قبيلة الزوية التي أصبحت منافسة لقبيلة المغاربة في أجدابيا وأزاحت قبائل التبو عن الكفرة وتازربو (80).

وثمة روافد قبلية أخرى وفدت إلى برقة خلال القرن السادس عشر أدت دوراً هاماً في تشكيل التركيبة السكانية للإقليم ، وكان لها تأثيرها الواضح على الأحداث السياسية خلال حقبة الحكم العثماني الثانية ، ومنها هجرات القبائل التي انطلقت من إقليم طرابلس بحثاً عن سبل حياة أفضل في برقة ، تمثلت في نزوح عدد من العائلات التي وفدت من تاجوراء ومصراته ومسلاته وزليطن، واستقرت في بنغازي ودرنه بصفة أساسية. كما وفدت مجموعات من أسر أندلسية تحت وطأة الحروب التي شهدتها الأندلس قرب نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر ، فنزلت لفترة زمنية في مراکش والجزائر، ثم اتجهت صوب الشرق تدريجياً حتى بلغت برقة خلال القرن التالي واستقر بها المقام في مدينة درنة بصفة أساسية. ومن أشهر هذه الأسر: عزوز، المؤدب، الإمام (81).

وفدت إلى برقة في الحقبة العثمانية الأولى بعد أن أخضعها العثمانيون في 1635 عائلات من القولوغلية (الكراغلة) وهم أسر الجند الانكشارية الأتراك من أمهات لبيبات قضت رداً من الزمن في مدن إقليم طرابلس ثم استقرت في برقة، لاسيما في مدينتي درنة وبنغازي. فضلاً عن أعداد من الرقيق الذين كانوا نتاج للتجارة الصحراوية التي كانت تمر عبر أراضي الإقليم ، ويبدو ذلك واضحاً في الواحات الجنوبية وبنغازي وطمليثة ودرنة ، فاندمجوا مع سكان هذه المناطق عبر السنين فكونوا جيلاً من الخلاسين من أمهات زنجيات على الأغلب ، أو من الزوج الصرحاء (82).

أما العنصر الآخر الذي حتمت عليه الظروف العيش في برقة فقد كان اليهود الذين وجدوا في برقة منذ الاستيطان الفينيقي في القرن السادس قبل الميلاد ، وكان وجودهم في الإقليم لأغراض عسكرية فقد منحوا بعض الامتيازات ومنها إقطاعهم مساحات من الأراضي ، مما شجعهم على الاستيطان في برقة وقد أشرنا إلى ذلك في فقرة سابقة (83) . ولكن أغليبتهم جاءوا في موجات متلاحقة في مطلع القرون الحديثة بعد سقوط الحكم الإسلامي للأندلس وتعرضهم للاضطهاد الديني على يد الاسبان وتيتمهم للشواطئ العربية في بلدان المغرب العربي مع المسلمين النازحين ثم نزوحهم بأعداد أخرى بعد خضوع طرابلس لحكم الاسبان ثم لحكم فرسان القديس يوحنا بعد عام 1511 (84) . وقدر عددهم في مدينة بنغازي وحدها 2500 نسمة في 1817-1817 ولقد كانت مدينة درنة بمينائها الصغير وسهولها الساحلي الضيق مع كونها محمية من هجمات القبائل البدوية محط أنظار المهاجرين المورسكيين الذين قدموا بصحبة عدد قليل من العائلات اليهودية التي أسهمت في نشأة الحركة التجارية من وإلى المدينة ، كما كانوا (اليهود) إجمالاً بذور لولادة طبقة برجوازية في ليبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سواء في ميناء طرابلس أو في الموانئ الأخرى (85).

عاش أبناء القبائل في برقة حياة بسيطة متدينة تدبناً سطحياً يسودها الجهل بأبسط متطلبات الدين ، فهم يجهلون المحتوى العقائدي للإسلام وواجباته الطقسية والأخلاقية جهلاً كلياً ، وهم مترخصون في أمور الدين ترخيص ناشئ من هذا الجهل ، كما أنهم يجهلون أو يتجاهلون أن صلواتهم اليومية واجب ديني وفرض إجباري لا يمكن الحيد عنه وأن الصلاة عمود الدين إن قبلت قبل ما سواها ، وهم لا يحجون إلى بيت الله في مكة أسوة ببقية المسلمين ⁽⁸⁶⁾ والحج لبعض الأماكن في برقة مجزياً عن الحج إلى بيت الله في مكة . أما الصوم وهو من الفرائض الأساسية في الإسلام فعلى الرغم من أن جميع أهل برقة يحرسون على أدائه بإقبال كبير ، فيمكن أن يؤديه عنهم ثلاثون شاباً يصوموا يوماً واحداً دفعة واحدة بالنيابة عن المسنين والعجزة وأرباب الأعمال في القبيلة ، وهم مجاهدون متحمسون ، والجهاد عندهم مكمل لكل نقائص عباداتهم وهو فرض عين " نصوم ونحارب " أما الزكاة فهي صدقة أو إحسان وليست فريضة على المسلم أداؤها ⁽⁸⁷⁾ . وهم على العموم على المذهب المالكي ، ومؤمنون إيماناً عميقاً بقدرة الله وقضائه وقدره ، بشكل مبهم دون الغوص في ما يجوز وما لا يجوز ودون معرفة حدود المذهب وما يفصله عن المذاهب الإسلامية الأخرى ، لذا اعتقدوا أن هذه المبادئ صنعة أو اختصاص ليست من شأنهم ، بل هي حكرأ على العلماء أو الأشراف أو رجال الطرق الصوفية ، ومن هنا لنا أن نعرف مقدار توقيرهم واحترامهم لرجال الطرق الصوفية والأشراف ، على الرغم من أن تأثير الطرق الصوفية محدوداً في مجتمع برقة المتنقل أو على الأصح شبه مستقر ، وقد وصفهم بعض الرحالة ومنهم أحمد حسنين الذي وصف بدو برقة أنهم كانوا قبيل ظهور الحركة السنوسية سادرين في غاية الضلال ، فعمد السنوسي إلى تهذيب طباعهم وتنظيم حياتهم واستنفار طاقاتهم في إطار الزوايا السنوسية ⁽⁸⁸⁾ .

وقد أضطلع رجل الدين المرباط البسيط الذي لا يحمل تعليماً دينياً ، بالكثير من المهام ، مادام يتقن القراءة والكتابة أو يكاد ، فهو بمصاف العلماء (في نظر رجال القبائل) وينظر إليه بتقدير وتبجيل ، ومن أبرز مهامه قراءة القرآن وتحفيظه ، وإمامة القبيلة في الصلاة وارقاء المرضى وكتابة الأحجية والتمائم ، واستئصال المطر بعد امامة الناس لصلاة الاستسقاء والاضطلاع بدور القاضي في المنازعات ، لاسيما إذا كان حياًدياً تماماً أي لا ينتمي إلى أحد الطرفين المتنازعين ، فيلزمهما بالحل الذي يراه مناسباً بعد أن يلزمهم بقراءة سورة الفاتحة ، وهو على العموم المكلف بتطبيق الشريعة الذي لا يتبع المطر ولا يسكن في الخيام ⁽⁸⁹⁾ .

فالمرباط (المتمكن من الشريعة) غالباً ما يكون من أبناء المدن من رجال الطرق الصوفية الكثيرة كالطريقة العيساوية والرفاعية والمدنية والسلامية والزرورية والشاذلية والقادرية وغيرها ، وهم بدورهم يقسمون في داخل الطريقة الواحدة إلى فئتين أولهما الرجال الأتقياء الورعون الذين يترفعون عن الألفاظ الشائنة ويظهرون التقوى ولا يقربون الخمر ، المكلفون بأداء الفروض والواجبات الدينية . أما فئة البلهاء أو المخبولون الذين لا يتورعون عن اقتراف أي عمل مهما كان موقراً أو غريباً مثل أكل الزجاج والعقارب والأفاعي ، والذين يشلخون وجناتهم بأظفارهم الطويلة المتسخة ، ويعضون أسننتهم نشوة ، حتى تسيل الدماء من أشداقهم على لحاهم ، وذلك في المسيرات الرمزية المراسيمية التي يسرون فيها أنصاف عرايا ⁽⁹⁰⁾ .

تنزع الصوفية في الإسلام إلى النسك والزهد والهدوء والشكليات بعيداً عن العنف والصخب واعتزال الناس والقيام بالنوافل الدينية ، لذا كانت تلك الأفعال مستهجنة عند صوفي المذهب المالكي ، ذلك أن فكرة فناء الأفراد أو اندماجهم في الذات الإلهية اندماجاً كاملاً ، عن طريق إقصاء جميع الرغبات الدنيوية وخلع الرداء المادي للجسد ، وترديد عبارات بعينها لمرات عديدة بمصاحبة الدفوف أو الموسيقى حتى يصل المردد أو المنشد إلى النشوة الإلهية التي معها يتشنج الجسم المادي ويتلوى ويندفع المنشد ، هو أو من يقوم مقامه ، بإنفاذ الآلات الحادة في جسمه ، ولا يسمع غير الاسم المقدس ، هي فكرة مرفوضة عند البدو المجبولين على البساطة والتلقائية الميالين إلى الابتعاد عن هذه الممارسات ، كما هي مرفوضة عند بعض الشيوخ ومنهم الشيخ السنوسي ، الذي دعا إلى العقل في المقام الأول ، وأن درجة الكمال التي تُنشد عند الصوفي ، ليس التوحد الروحي والذوبان بالذات الإلهية وإنما التوحد والذوبان في ذات النبي (صلم) عن طريق التأمل في جوهره واستحضاره في الوجدان والمحاكاة الدائمة لأفعاله والعناية بأقواله والابتعاد عن نواهيه والبراءة من شائئيه والصلاة عليه ، إلى الدرجة التي معها لم يعد المتأمل يسمع سوى أسمه المبارك ، ولم يعد يرى بعيني بصيرته سوى الصورة التي يكونها له ، فيغدو الرسول الأعظم مرشده وناصحه الوحيد ⁽⁹¹⁾ .

انتشر الفكر الصوفي في أوساط الفقراء وفي ذلك قال بيبير لامنس "أن طوائف الدراويش ازدهرت في بيئة متأخرة ثقافياً . . . في الأقاليم التي تسيطر عليها الفوضى" ⁽⁹²⁾ ، وكان حرياً به القول في وسط بيئة من الفاقة والعوز التي يعيش فيها الدراويش في ظل حرمان عميق وسغب متأصل ، مما خلق الجو المناسب لهذه الطرق أن تنتشر وتتسع وينتشر معها الفكر الانهزامي الذي كان من شأنه يسحق الهمة والأنفة داخل النفس ، لذلك وجد الإنسان في برقة لاسيما في أجواء المدينة أو مجتمع المرباطين في البادية ، نفسه منساقاً وراء هذه الحركات لتبرير حالة الذل التي يعيشها ، دون معرفة الحدود التي تفصلها عن الزهد والتواضع وهما ميزتان مفضلتان في التربية الإسلامية ، فأكثروا الحديث عن الفقراء والمحرومين مؤكدين في توجيهاتهم وأذكارهم وأورادهم أن الجهل والفقر والظلم والجوع مئة أو هبة من الله . . . ! ، والعبد المقهور في دنياه ستكون الجنة مأواه لا محالة ، وأن الشيخ الولي هو الدليل المرشد لكل تائه لياخذ بيده إلى النعيم الأبدي ، ومن ليس له شيخ يرتبط به ويحظى ببركاته سيكون خاسر في الدنيا والآخرة وبالتالي فعلى مرباطي الصدقة والعبيد أن لا يسعون إلى الخلاص مما هم فيه ، طالما أن مآلهم الجنة ، و بالتالي على الشعوب التي ترزح تحت ظلم المستعمرين أن لا تسعى إلى الانعتاق ، وقد وجد الحكام العثمانيون والحكام المحليون في الصوفية وسيلة لتبرير ظلمهم وإضعاف المقاومة الشعبية ضدهم ⁽⁹³⁾ . لذلك توطدت العلاقة بين هؤلاء وشيوخ الطرق الصوفية الذين رأوا في حاجة الحكام إليهم رفعاً لشأنهم ، فأتسع نفوذهم وقست شوكتهم ، بسبب أن هؤلاء الحكام لم يكونوا أرفع مستوى ثقافي من الدهماء ، لذلك كانوا يهابون (أولياء الله) ويخشون غضبهم بل وفي أحيان كثيرة يلجئون إليهم لتبرير ضعفهم وليأخذوا منهم البركة وقراءة ما يخبأه لهم القدر ، وأن يدعوا الله أن يوفقهم ويكشف عنهم الضرر ، فعملوا على تقريبهم ورفعوا من شأنهم وكثر عددهم واتسعت زواياهم فأصبحت ملاذ الشعب ضد الحكام وجباتهم القسا ، وملاذ أولئك المتجبرين ضد خطاياهم وما يخبئه لهم القدر ⁽⁹⁴⁾ .

برقة في الاستراتيجية العثمانية : الأوضاع السياسية والإدارية في ظل الحكم القرمانلي (*)

تمكن مراد أغا القائد العثماني من انتزاع ميناء طرابلس وطرد منها فرسان القديس يوحنا عام 1551. ومنذ ذلك الوقت أصبحت طرابلس الولاية العثمانية الثانية في المغرب العربي بعد الجزائر، وأصدر السلطان العثماني سليمان القانوني فرماناً بتعيين مراد أغا والياً عليها⁽⁹⁵⁾، ومن ثم انتدب القائد البحري درغوث باشا والياً عليها بعد وفاة مراد باشا، الذي نجح في توسيع السيادة العثمانية لتشمل سواحل طرابلس بأكملها. وخضعت طرابلس للحكم العثماني مباشرة أو بالإنيابة حتى 1911 عندما اقتطعت بالغزو الإيطالي. وخلال هذه الفترة، انصب اهتمام العثمانيين على النواحي العسكرية، واقتصر نفوذهم على المنطقة الساحلية فقط⁽⁹⁶⁾. وسعى درغوث باشا في مستهل إدارته لطرابلس إلى فرض الهيمنة العثمانية على برقة إلا أن جهوده لم تكن ناجعة، وبقيت أراضي إقليم برقة خارج السيطرة العثمانية، واستمرت تحت سيطرة زعماء القبائل والحكام المحليين حتى 1638⁽⁹⁷⁾.

ويعود سبب تأخر إلحاق الإقليم بالحكم العثماني إلى بعده عن خطر فرسان القديس يوحنا والإسبان، الذي تركز في غرب البحر المتوسط، مما جعله لا يشكل أية أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للدولة العثمانية. كما أن ولاية طرابلس سيطر عليها الاعتقاد بتبعيته لمصر فلم يولوا اهتماماً بمسألة ضمه حتى وقت متأخر. وكانت الدولة العثمانية من جانبها تدرك هذين الأمرين، فضلاً عن علمها بتوضاع المزاييا الاقتصادية للإقليم وخلوه من الكثافة السكانية العالية باستثناء القبائل المتجمعة حول مصادر المياه في المناطق الساحلية والواحات وبعض تمرکزات في ما صار يعرف بالمدن⁽⁹⁸⁾.

فكان وقوع الإقليم بين إقليمين مهمين هما مصر وطرابلس جعله محمياً من الجانبين بمساحات شاسعة من الصحاري الخالية من السكان، ولكن ولاية طرابلس هم من نبه الدولة العثمانية إلى أهمية الإقليم الاستراتيجية و المميزات الاقتصادية والسياسية، في الوقت الذي كان فيه السلطان مراد الرابع ساعياً إلى إعادة هيكلة الدولة العثمانية وتكريس المركزية فيها وتوسيع دائرة أملاكها. وتأسس على ما تقدم جهاز محمد باشا الصاقللي والي طرابلس المتميز حملة عسكرية قوية في عام 1638 بغية ضم إقليم برقة للسيادة العثمانية. وأسنت قيادة الحملة إلى والي الكفوء عسكرياً عثمان الصاقللي⁽⁹⁹⁾. وعلى عكس التوقعات واجهت الحملة مقاومة من قبل الأهالي في بنغازي ودرنة وكافة المدن الرئيسية، وانخرط عدد كبير من المتطوعين من رجال القبائل في المقاومة لدرجة جعلت قائد الحملة يطلب دعماً عسكرياً من والي طرابلس، ونظراً لعدم التكافؤ بين الكفتين نجحت القوات العثمانية في الاستيلاء على بنغازي ودرنة⁽¹⁰⁰⁾.

وبينما كان الرقيق المسيحيون منهمكين في بناء قلعة بنغازي التي استمر البناء بها عاماً كاملاً، كان الفرسان العثمانيون يجوبون البراري ويرغمون الأهالي على دفع الجزية (الأعشار). وبعد اكتمال بناء القلعة سلحت بالمدفعية وتركت بها حامية من الجند تعدها مائه من الجند، وتوجه عثمان بك على رأس جيشه لفتح واحتل أوجلة وجالو اللتين كانتا حتى هذا الوقت خارج السيطرة العثمانية، لذا كانت من أولى مهام عثمان الصاقللي الذي صار أول حاكم على برقة هي استكمال السيطرة العثمانية على الدواخل البرقاوية، والقضاء على أحمد عبد الهادي (الأمير سالم) حاكم أوجلة، ونزع سلاح رجال القبائل. ويبدو أن المقاومة في المناطق الداخلية كانت أشد وبالا على العثمانيين نظراً لممارسة القبائل حرب العصابات واعتمادهم على تضاريس مناطقهم، لاسيما الدروب والمسالك التي يجهلها العثمانيون⁽¹⁰¹⁾ ولم ينجح الأخيرون في دخول الواحيتين إلا بوسائل الإغراء والخيانة، وبعد إحكام السيطرة عليهما سلبت الواحة بطريقة تعف عنها النفس الإسلامية القويمة " نهبت حتى أفرط الصبيان من أذانهم، واستمر السلب والنهب حتى لم يعد بالبلدة لا ذهب ولا فضة وجمع ما فيها من رقيق" وبعد استكمال نهب البلدة عاد عثمان بك ظافراً بالأسلاب والعبيد⁽¹⁰²⁾.

فكان الفتح العثماني لبرقة كارثة حلت بها فقد بلغ التراجع الوظيفي بمؤسسات الدولة العثمانية منذ منتصف القرن السابع عشر مداه، فلا توجد وشائج من أي نوع بين الداخلين الجدد تحت راية الدولة العثمانية والقائمين على الإدارة سوى المزيد من الضرائب واستحلاب الفوائض الاقتصادية الناجمة عن الزراعة والرعي أو التجارة الصحراوية أو من بساكن التمرور في الواحات، فكان القائمون العثماني في أوجلة وجالو، وهو منصب سيادي إداري عثماني يمثل والي طرابلس في الواحات، تتمثل مهمته فيها في الإشراف على جهود جباية الضرائب المفروضة على جالو وأوجلة فحسب⁽¹⁰³⁾.

وأدخلت الدولة العثمانية إلى طرابلس وبرقة نظام الإقطاع العسكري الذي كان أحد أهم مظاهر العسكرية العثمانية في عصر الانتصارات، ويقوم على منح مساحات من الأراضي على رجال سلاح الفرسان (السباهية)^(*) وغيرهم، مقابل التزام هؤلاء بفروض عسكرية وضرائية تقدم إلى الدولة في أوقات السلم والحرب، كل على وفق رتبته أو الخدمة التي كان عليه تقديمها. وطبقاً لهذا لنظام جرى إحصاء المدن والقرى والقصبات في إقليم برقة، وقسمت الأراضي إلى متصرفيات وأقضية ونواح، ثم إلى مقاطعات أصغر فأصغر سميت: "خاصات"، و"زعامات"، و"تيمارات". وجرى توزيع عدد كبير منها على الشخصيات القيادية في سلاح الفرسان وفي الأسطول وبعض قيادات الإنكشارية⁽¹⁰⁴⁾.

وكان الديوان بجانب والي مظهراً من مظاهر الحكم العثماني، وهو مؤسسة إدارية مستقلة لمساعدة والي في شئون الإدارة. وتآلف في ولاية طرابلس من رئيس وعدد من الإداريين كالمكتوبجي والدفتردار والقاضي، بينما مثل قادة الجند أحد أضلاع مثلث الحكم العثماني وجاءوا في المرتبة الثالثة بعد والي والديوان. وقد اعتادت هذه الفرق على التنافس فيما بينها مما أضعف السلطة العثمانية ممثلة في شخص والي، الذي تدنت هيئته مقابل اتساع سلطة قادة الجند وأغوات الإنكشارية ومن ورائهم نفوذ الكراغلة، الأمر الذي أسهم في عدم الاستقرار وتفاقم الصراعات الداخلية وانصراف الجميع لهدف واحد هو الإثراء على حساب السكان المحليين⁽¹⁰⁵⁾.

وكان توزيع أراضي برقة على ضباط وجنود الجيش العثماني بمختلف قطاعاتهم سبب حالة تنمر وسخط هائلين بين أوساط الأهالي، وسبباً مباشراً في تحريك نوازع الحرية ورفض الانصياع للسلطة المركزية ونشوب ثورات محلية لم تقو السلطة على مواجهتها على نحو دائم⁽²⁾. فقد سأم البرقاويون الحكم العثماني الظالم وحكامه الجشعين ففي عام 1646 أي بعد فترة قصيرة من

دخولهم برقة ثار الأهالي في بنغازي ودرنة بمباركة من المورسكيين. فانسحب العثمانيون منها وفجروا أسوارها ثم أعادوا احتلالها مرة أخرى بمساعدة بدو برقة، بقيادة عثمان بك الذي أعدم حاكم درنة حمودة تاغرين وظل الإقليم بعيداً عن الاستقرار (106)، ولما كان مرتبطاً بإقليم طرابلس فإن عدم الاستقرار كان مدعاة لظهور شخصية قوية لها من الدهاء والحيلة وقوة الشكيمة تتمتع بقبول العامة بإمكانها فرض سيطرتها على البلاد وشكم تمردات القولوغلية والقبائل والقضاء على صخب الانكشارية وتحديد قنصل الدول الأجنبية عن التدخل في شؤون الولاية، فبدأ أحمد القرماني إنه الشخص الذي ساقته الأقدار لإنقاذ البلاد مما هي فيه فلم يتوان عن اغتنام هذه الفرصة وكان نجاحه مذهلاً إذ تمكن من فرض الأمن والنظام في وقت وجيز وتوحيد البلاد، وتأسيس حكم بقي في أسرته ما يزيد عن قرن من الزمان (107).

ينتمي أحمد القرماني إلى عائلة عثمانية الأصل جاءت في وقت مبكر إلى طرابلس، ووجد نفسه معنيا بالصراع السياسي بين أطراف عديدة واستطاع أن يفرض نفسه حاكماً وحيداً للولاية، ولم يشأ أن يضع نفسه في مواجهة الباب العالي، بل كان بحاجة إلى الشرعية التي يمنحها إياها رضا السلطان عنه، وأدى الأهالي هذا الدور بكتاباتهم العرائض التي طلبوا فيها من الدولة العثمانية تنصيبه والياً عليهم، ولم يجد الباب العالي بُدّاً من الامتثال لطلبهم فأصدر فرماناً بتعيينه والياً على إيالة طرابلس ومنحه لقب باشا في عام 1711 (108). وحكم حتى وفاته عام 1745، وتقرّب في هذه الفترة من الأهالي ومن الجند ورؤساء البحر، وانبرى بشكل تدريجي في مواجهة عناصر الفوضى في طرابلس وفزان وبرقة، ونجح في القضاء على حركات التمرد في ترهونة ومسلاتة والجبل الغربي، واعتمد في ذلك على مساندة أخيه شعبان بك. وشهدت طرابلس في فترة حكمه استقلالاً كاملاً في السياسة الاقتصادية والإدارية الداخلية، وبدت طرابلس الغرب دولة مستقلة تماماً في السياسة الخارجية. واكتفت الدولة العثمانية بإعلان الولائي بتعيينه لها بعد أن رأت نجاحه في إعادة توحيد البلاد بأقسامها الثلاثة بما في ذلك برقة، وكانت مكافئتها له أن تركت حكم الولاية وراثياً في أسرته (109).

أدرك أحمد باشا أهمية إقليم برقة الاقتصادية والسياسية في توطيد سلطانه وإعطائه فسحة جغرافية هائلة رفعته إلى مرتبة الحكام الكبار واقتصادياً لكونه متمماً للازدهار الاقتصادي الذي بدأ يجني ثماره في طرابلس. فاعتمد على أخيه ليكون نائبه هناك، ولم يرز بغير صهره ليكون حاكماً على مدينة درنة. وفي الواقع، بدأ الحكم القرماني في برقة أكثر كفاءة من الحكم العثماني المباشر، وكان مقتعاً للأهالي بما فيهم الكراغلة، واختفت الصراعات القبلية طوال عهده. بسبب عدم اللجوء إلى مبدأ التفرقة بين القبائل لضمان السيطرة عليهم وهي سياسة تقليدية للدولة العثمانية في تعاملها مع الشعوب المغلوبة، وفضل مراعاة العدل بين القبائل ولو على حساب بطانته من الكراغلة، مما عزز الشعور لدى هؤلاء بأنه لا يعتمد سياسة التمييز لصالح جماعة أو فئة، لذا رأت القبائل النزاعة دائماً إلى النفور من السلطة المركزية الميالة إلى التمرد والهجرة من الإقليم، إثارة الهدوء والشعور بالرضا، ريثما تستجد الظروف التي تهئ لها العيش وفق قوانينها وعاداتها وأعرافها، وربما ساعدتها في ذلك طبيعتها الرعوية المتنقلة (110). بيد أن تلك المميزات لم تنه الأفعال الانفصالية في برقة، ففي عام 1715 خرج فيها علي بن عبد الله بن عبد النبي الصنهاجي الملقب أبي قبيلة، وادعى المهدوية وأنه جاء لتحرير الناس وتخليص العالم من شروره شأنه في ذلك شأن كل مدعي بالمهدوية. بيد أنه ما أن توترس في مدينة المرج وانطلقت حيله وكذبه على أهالي برقة البسطاء حتى تهادى في الظلم والاعتداء على حرمان السذج من الناس، وقاد جماعته إلى الهجوم على بنغازي فتمكن من طرد حاكمها القرماني ثم سار إلى الغرب لإخضاع طرابلس والقضاء على الحكم القرماني فيها، وعند خليج سرت التقى بالجيش القرماني يقوده أحمد باشا فتمكن هذا الأخير من قتل المدعي، ثم قبل ولاء القبائل البرقاوية التي كانت سائرة في ركابه (111).

وفي عام 1719 استغل إبراهيم الترياق الذي كان قائداً في جيش شعبان بك حاكم برقة، بعد المسافة عن طرابلس وصعوبة المواصلات وبدائيتها في القيام بمحاولة للاستقلال بإقليم برقة، ويبدو أنه قطع شوطاً بعيداً في ذلك الاتجاه، بعد أن انضم إليه عدد من الجند وبعض الأهالي، لكن أحمد باشا كان حازماً إذ جهز حملة عسكرية ضخمة أسند قيادتها إلى أخيه شعبان بك الذي وفق في القضاء على الحركة الانفصالية وطرد المتمرد إلى مصر (112). وشهد إقليم برقة خلال تلك الفترة رخاء اقتصادياً بازدهار تجارة القوافل الصحراوية إلى السودان الأوسط والشرقي، وأضحت مدينة بنغازي لا تختلف من حيث الأهمية عن طرابلس بعد أن صارت بؤرة لشبكة واسعة من الطرق الصحراوية، ولم تقل الحركة التجارية في مينائها عن ميناء طرابلس (113).

ولم يكن محمد باشا الذي أعقب أبيه عام 1745، بمستوى سلفه في المقدرة الإدارية والحنكة السياسية، بسبب صغر سنه عند توليته الحكم، وتزامن ذلك مع الجفاف الذي أصاب البلاد وقد تضرر إقليم برقة أكثر من غيره وهلكت الماشية ومات الناس من شدة الجذب وترك الرعايا الأوربيون بنغازي، وقلت الإتاوات الناجمة عن نشاط الجهاد البحري نتيجة ظهور أساطيل قوية في البحر المتوسط. فأطلقت الفوضى برأسها مرة أخرى، وانتشرت القلاقل وازداد الصراع بين أبناء البيت القرماني وتفاقم الارتباك في السياسة الخارجية (114).

اتسم الحكم القرماني بالصراع الأسري داخل الأسرة القرمانية الإقطاعية التي لا يعدو الصراع داخلها عن كونه امتداد للصراعات داخل الأسرة الحاكمة العثمانية. وكان إقليم برقة القصي البعيد عن السيطرة القرمانية بطبيعته الاجتماعية البدوية المتقلبة المكان المناسب لتمرد الأمراء القرمانيين ضد إخوانهم أو آبائهم، وفي نهاية كانت قبائل برقة هي التي تتحمل تبعات تمردات هؤلاء، فكانت فترة حكم يوسف باشا الحلقة الأخيرة في سلسلة الصراعات داخل الأسرة. فقد واجه هذا الأخير بعد اغتصابه للحكم في طرابلس من أخيه أحمد باشا حركة تمرد عاتية دبرها الأخ المخلوع، المتزوج من إحدى بنات قبيلة الجوازي الواسعة النفوذ في بنغازي، والذي لم يخف طموحاته بالعودة إلى الحكم، فظاهر بقبول تعيينه حاكماً لإقليم برقة، فشد الرحال إليها عن طريق البحر خوفاً من غدر أخيه، ولكنه بدلاً من مواصلة السفر إليها جنحت به السفينة إلى مالطا ومنها إلى تونس للاستعانة بالباي في استرداد الحكم في طرابلس. وهناك قابل القنصل الأمريكي في نهاية عام 1801 وكان الأسطول الأمريكي في حالة حرب مع يوسف القرماني، فأبدى الأمريكيان استعدادهم لمساعدته ضد أخيه وقفل راجعاً إلى مالطة (115).

واستشعر يوسف باشا بالخطر من تحرك أخيه فعرض عليه مجدداً منصب حاكم برقة ريثما يتمكن من القضاء عليه . وأدرك الأمريكيان الخطة بإجهاض خطة الباشا بإغراء أحمد بالمال على يبق في مالطة وأن يتذرع بالصبر⁽¹¹⁶⁾ . ولكنه خلافاً لرغبتهم، وكان مهمهم تأميم مصالح الولايات المتحدة في البحر المتوسط ، أبحر من مالطة إلى برقة على ظهر سفينة بريطانية أملاً في إثارة القبائل ضد أخيه، فبلغ درنة في عام 1802 ، ولكن كان يوسف له بالمرصاد فاحتجز زوجته وأطفاله ، فأثار بذلك غضب أصهاره من القبيلة المذكورة ، ولكن أحمد باشا غادر المدينة إلى مصر ، ثم عاد إليها عن طريق البر جامعاً في طريقة عدد من المرتزقة بينهم مصريون ، وكانت الخطة أن يهاجم أحمد باشا درنة عن طريق البر فيما يقوم الأسطول الأمريكي بقصف المدينة من البحر ، وبعد الاستيلاء على المدينة يواصل الزحف إلى طرابلس ، ولما يتربع على الحكم يقوم بدفع كل الأموال التي أنفقها الأمريكيان على الحملة مع بنود أخرى تخص الدول الأخرى⁽¹¹⁷⁾ .

وفي 8 آذار (مارس) 1805 بدأ الزحف على درنة فكان الاستيلاء عليها بمساعدة الأمريكيان ضربة حظ ، ذلك أن يوسف القرماني عجز القوات المرابطة فيها بـ 800 من جنوده ، فكانت في زحفها غير بعيدة عن المدينة . على أية حال طالب أحمد باشا ، الذي كان ممقوتاً من السكان المحليين لأنه احتل مدينتهم بمساعدة (الكفار)، الاعتراف به حاكماً على القسم الشرقي من الإيالة (برقة). وبدلاً من الزحف إلى طرابلس ، كان الجيش الطرابلسي يحكم الحصار على مدينة درنة بينما كانت المفاوضات بين الأمريكيان ويوسف القرماني جارية لتوقيع الصلح بين الطرفين . على أن يتم إجلاء الجنود المسيحيين من درنة وأن يمنح جنود أحمد والسكان الذين مالوهم عفواً على أن يتحمل السكان إتاة إضافية لقاء الأضرار التي ألحقها احتلال أحمد باشا للمدينة . ولما جلا الأمريكيان عن درنة أخذوا أحمد الذي لم يعدوا بحاجة لخدمته ، معهم إلى مصر حيث توفي هناك في عام 1811⁽¹¹⁸⁾ .

وظلت برقة في حالة تمرد بسبب التعسف الضرائبي ، وعدم نزوع القبائل البرقاوية إلى الهدوء نتيجة لذلك ، لذا عين يوسف باشا ابنه الأكبر لتأديب هذه القبائل ، وكان يوسف بغدده وظلمه ، حيث صفى غيلة أخاه الأكبر حسن وعق والديه وطرده أخاه الآخر ولي العهد ، حمامة وادعة إلى جانب ابنه البكر محمد، الذي ما أن وصل طرابلس منتصراً على القبائل البرقاوية حتى أجهز على أبيه بخنجر كان بيده على أثر شجار دار بينهما ، بيد أن الأب اتقى ضربته بأحد خدمه ، وبدلاً من أن يردع الولد الغادر بعقوبة رادعة ، كافئه بتعيينه حاكماً على إقليم برقة النائي ، فما أن وصل إلى هناك حتى تزعم المتذمرين من حكم والده من قبائل الجوازي وأولاد علي ليعن الثورة عليه ، وهنا أدرك يوسف القرماني أنه هيا الفرصة لابنه للتمرد عليه⁽¹¹⁹⁾ .

ولمواجهة هذا الموقف فقد جهز يوسف القرماني جيشاً لمواجهة الابن المتمرد وأسند قيادته إلى ابنه الآخر أحمد الذي كان أثبت جنائاً من أخيه ولا يقل عنه قسوة . ولم يقدر للأخوين الخصمين أن يتلاقيا، فكلما اقترب أحمد انسحب محمد بقدر تقدم أخيه باتجاه مصر مع أسرته تاركاً برقة تحت رحمة أخيه ففعل بقبايلها الأفاعيل ، لاسيما قبيلة الجوازي ، التي استدرجها إلى قصره وعاث بأبنائها قتلاً وصادر مواشيتها ثم طردها إلى مصر⁽¹²⁰⁾ .

ويمكن القول أن الصراع الأسري في العائلة القرمانية وانعكاساته أو امتداداته إلى برقة وما رافقه من التدخل الأجنبي أضعف حكومة الباب العالي بعدم جدوى حكم العائلة القرمانية وضرورة التخلص منها ، لاسيما أن الأحداث التي وقعت من جراء هذا الصراع غالباً ما يمتد إلى قبائل برقة التي تجد أنفسها مدفوعة إلى الاشتراك فيه لمساندة هذا الطرف أو ذاك بحكم مصالحها أو عصبيتها أو استجابة لنداء يوجهه إليها أحد الأطراف المتصارعة ، مما جر عليها أن تدفع ضريبة لسداد دين أو تحمل تكلفة مادية أو أن تطرد بشكل جماعي من مزارعها ، فضلاً عن الدماء التي تذهب سدى أثناء الصراع وليس مهماً من يكون المنتصر، المهم أن تدفع هذه القبائل فاتورة الصراع العائلي الذي من شأنه توسعة دائرة البغضاء والكراهية بينها⁽¹²¹⁾ . وعلى الرغم من أن الحكم القرماني كان حكماً إقطاعياً جشعاً فاسداً وظالماً ، إلا أنهم حكموا ولاية طرابلس الغرب بأقاليمها الثلاثة باستقلالية تامة عن الدولة العثمانية ، بعد أن بالغوا في إخضاع تلك الأقاليم واستغلالها بنهب إقطاعي وحشي، اجتهدوا ببقائها موحدة، وبذلك أرسو أسس الدولة الليبية الحديثة التي لم يصنعها الاستعمار الغربي المعاصر كما هي الحال في بعض الدول العربية الأخرى .

التقسيمات الإدارية في برقة في فترة الحكم القرماني

قسم العثمانيون امبراطوريتهم الشاسعة إلى مقاطعات أو أقاليم أو وحدات إدارية كبيرة فكانت ولاية طرابلس الغرب مكونة من ثلاثة أقاليم وهي طرابلس وبرقة وفزان وهي في الوقت نفسه ألوية تنقسم بدورها إلى مجموعة من الأفضية والنواحي، ولا يوجد ذكر للقرى أو القصبات في ذلك التقسيم في وقت مبكر. فعيّنوا لكل لواء متصرف لإدارته ، أما الأفضية فيديرها قائمقامون ، ويدير مدراء النواحي النواحي المكلفين بإدارتها، وجميع هذه الوظائف هي رتب إقطاعية عسكرية من صلب النظام الإقطاعي الذي قامت على أسسه الدولة العثمانية⁽¹²²⁾ . وعلى وفق هذا التقسيم الذي استمر حتى نهاية العهد القرماني كانت بنغازي أحد ألوية إيالة (ولاية) طرابلس الغرب، ويتبعها إدارياً أربعة أفضية وهي، بنغازي ودرنة والمرج وجالو- وأوجلة وتتبع كل منها عدد من النواحي ، أما المحلات فكل مركز قضاء يعد محلة واحدة سوى مدينة بنغازي ففيها محلتان وحسب⁽¹²³⁾ .

تعد بنغازي من أهم المراكز الحضرية في إقليم برقة، ويرجع أنشاؤها إلى عهد المستوطنين الإغريق المنحدرين من قوريني فيما قبل عام 515 ق.م. وأطلق عليها اسم بوسبريدس. وفي عام 247 ق.م. تغير اسمها فصارت تعرف باسم "برنيق" Berenich تيمناً بزوجة بطليموس الثالث ملك مصر⁽¹²⁴⁾ . واستمرت تحمل هذا الاسم حتى بداية القرن الخامس عشر، عندها اختفى اسم برنيق وحل محله اسم بني غازي نسبة إلى المرباط الشهير سيدي غازي المدفون في مقبرة سيدي خريبيش بذات المدينة. ثم تحولت تدريجياً كنوع من الاختصار من بني غازي إلى بنغازي. وقد شهدت المدينة مع بداية القرن الخامس عشر تكون أول مجتمع مدني حديث، نتيجة لتوافد الهجرات البشرية من إقليم طرابلس . كما ساهمت العائلات الطرابلسية في تنشيط الحركة التجارية مع بقية المراكز التجارية النشطة الأخرى ، كالمراكز الإيطالية وبلاد الليبانو ، لاسيما تجارة الملح التي كان النشاط الاقتصادي الأول الذي يسود المدينة⁽¹²⁵⁾ .

لقد وصف لنا محمد بن الطبيب الفاسي في رحلته عبر ليبيا بين عامي 1727-1728 بنغازي بقوله "وابن غازي مرسى حسنة بسفح الجبل الأخضر بينها وبين سلوك [مسيرة] يوم ، وفيها عامل وعسكر لصاحب طرابلس ، وفي تلك المرسى تصب أودية السمن و العسل واللحم والودك من الجبل الأخضر الذي لا أخصب ولا أكثر منه أداماً ، بحيث تكتفي منه أهل تلك النواحي وتحمل منه السفن إلى طرابلس وجربة وما بإزائها من البلدان أضعافاً مضاعفة ، ومن هذا الجبل أغلب أدامهم ولحمانهم مع رخص الأسعار الرخص الخارج عن الحد ، بحيث تشتري القناطير من ذلك بالثمن التافه من بز أو عروض أو غير ذلك" (126).

واكتسبت بنغازي مكانة متقدمة بين مدن الإقليم فزاد عمرانها وتكاثر سكانها وعمرت أسواقها وراجت بضائعها. وبلغ عدد سكانها إبان فترة نهاية الحكم القرمانلي ما يقرب من 15 ألف نسمة وهو عدد لا بأس به قياساً بمدن أخرى قريبة أو بعيدة على ساحل البحر المتوسط ، بينهم حوالي 2000 نسمة خليط من الأوربيين واليونانيين والإيطاليين وحوالي 3000 يهودي، أما الأغلبية منهم فكانوا من المسلمين ذوي أصول عربية من مصراته وتونس وكريت ، لذا ارتبطت المدينة بصلات تجارية مع الإسكندرية وطرابلس ومالطا وتونس أوثق من تلك مع دواخل برقة ، فضلاً عن ارتباطها بتجارة الصحراء، ذلك أن ضعف الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدواخل القبلية سمة مميزة لكل المراكز الحضرية في ولاية طرابلس . كما وجد بين سكانها عدد من الأفارقة الذين تجمعوا في حي خاص بهم في الزيرية (الصابري) (127).

و تميزت بنغازي بمرافقها العامة المتمثلة في مبنى دار البلدية الذي يتكون من ثلاثة طوابق ، والسوق الرئيسي بوسط المدينة، كما كانت تعقد في المدينة أسواق كبيرة في الساحات العامة لبيع الحيوانات والحبوب، كذلك أنشئت ضاحية البركة التي شيدت بها ثكنات عسكرية، وقصر الحاكم، ومستشفى عسكري، ومسكن للضباط بدلاً من المباني المكتظة بالقلعة القديمة عند الميناء، فضلاً عن مبنى آخر للجند وحرس الجمارك في جليانة. وبالقرب من تلك المباني يوجد مبنى البريد والتلغراف الذي يعد حلقة الاتصال الوحيدة مع طرابلس. كما مد أول خط سكة حديد بطول 6 كم، يربط بين الميناء ومحاجر سيدي داوود (128). كما وجد بالمدينة عديد من المساجد وأكبرها المسجد العتيق الذي يوجد بميدان البلدية. كما شيدت أول كنيسة مسيحية أقامتها إرسالية الفرنسيين وبجانيتها مدرسة لتعليم البنات، وكنيس يهودي شيد من قبل راحمين جارجيون بشارع المهدي (129).

أما الميناء فيعد مرسى جيد بالصيف، لكنه في حالة العواصف لا يتسم بالأمان، لذلك فإن السفن تتفادى بنغازي في الشتاء. وقد أثر هذا الوضع في قوة النشاط الاقتصادي إلى حد ما نتيجة لضعف أداء الميناء في فصل الشتاء. ورغم محاولات تعديل وضع الميناء وتهنيئته للعمل الدائم مثل إنشاء منارة لهداية السفن، فإن ذلك لم يكن تطوراً يجعل الميناء قادراً على الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية للسكان. كما وجد بالميناء مركز للجمارك، وسفينة حربية تقوم بمراقبة الشواطئ لمنع التهريب وطرد صائدي الأسفنج غير المرخصين (130).

وكانت شوارع المدينة عريضة بيد أنها غير معبدة ، باستثناء الطريق الوحيدة المعبدة التي تربط بين شاطئ البحر وميدان البلدية والسوق والقسم المحاذي لقصر الحاكم، حيث تقع الدوائر الحكومية ومراكز الإدارة والسجن وقسم من الحامية التركية. كما كانت هناك طرق معبدة تؤدي إلى مقر إقامة القنصلين البريطاني والفرنسي. وبلغت البيوت السكنية حوالي 1500 منزل مشيدة من الحجارة وكثير منها كان يتألف من طابقين. فضلاً عن ستين مسكناً بالحي الأوربي والتي تميزت بمتانة بنائها وتوفرت في معظمها وسائل الراحة ، وعلى العموم اتصف المستوى المعيشي بين السكان بعدم التباين الكبير ، حيث لا يوجد ثراء فاحش مقابل فقر مدقع . وأبرز مظاهر التقدم في المدينة تجلّى في الميدان الصحي، حيث أن الأتراك عينوا طبيباً ألمانياً يتولى مهمة الإشراف الصحي في المدينة. وبفضل الرقابة الصحية أصبحت المدينة من أرقى مدن شمال أفريقيا، وكان الطبيب يتولى الأمور المتعلقة بتنظيف الشوارع وإزالة ما من شأنه مضايقة الجمهور فيها ، وفحص جثث الموتى قبل الدفن ، وفحص المواشي قبل الذبح (131).

أما درنة التي استمدت اسمها من دارنس Darnis وهو الاسم البطلمي الذي أطلقه عليها البطالمة عندما استقروا فيها ، هي المدينة الثانية في إقليم برقة ، وتقع بين الحافة الشرقية للجبل الأخضر وساحل البحر على مصب الوادي المسمى باسمها الذي يشطرها إلى شطرين . فذكرها محمد بن الطبيب الفاسي في رحلته آنفة الذكر بقوله "درنة مدينة على ساحل البحر بينها وبين التميمي مسيرة يوم ونصف من غريبه . وكانت خالية منذ أزمان إلى أن عمرها أهل الأندلس [المورسكيون] سنة ألف وأربعين] في حدود الربع الأول من القرن السابع عشر [ولم يزالوا بها إلى أن بطروا ، فأنشئوا الحرب بينهم وبين أمير طرابلس ، فأخرجهم منها صاغرين بعد وقعة قتل منهم مئوّن من أشرافهم ، وهي الآن في طاعته وفيها عامله ومرسى هذه المدينة عجيبه تنزل بها السفن الواردة من الإسكندرية ومن طرابلس ومن بر الروم ، لاسيما جزيرة كنديه [كريت] فإن بينها وبين درنة مسيرة يوم في البحر لأنها مقابلتها . والمعاش في هذه المدينة متيسر كثيراً لجمعها بين الحاضرة والبادية" (132).

اشتهرت المدينة بعلاقاتها التجارية لاسيما مع مالطا وكريت والإسكندرية ، وكانت تصدر الشمع والأسفنج والحيوانات الحية كالأبقار والأغنام والإبل ومنتجاتها والخيول والمنسوجات التي تصنع في أنوال المدينة، وتسورد المنسوجات والملابس والحلي النسائية . وقد قدر عدد سكانها في منتصف القرن التاسع عشر بنحو 4,500 نسمة (133). وهي منذ أن خضعت للحكم العثماني قضاء تابع للواء بنغازي وألحق بها ناحيتان حتى العام 1842 ففي ذلك العام استحدثت ناحية جديدة فأصبح عددها ثلاث نواحي ، ثم عادت بعد 1865 ناحية واحدة ، وهي في كل هذا الوقت كانت مدينة بمحلة واحدة (134) (*).

وشهدت المدينة تطوراً عمرانياً، تمثل في إنشاء مبنى الحاكم التركي وهو المقر الرئيسي للحكم الإداري، وثكنات إقامة جنود الحامية التركية ، ومبنى البلدية الذي كانت مهمتها الإشراف على سوق الحيوانات والغلال ومراقبة السلع ونظافة الميادين والطرق وإنارة بعض الشوارع بمصابيح تعمل بالكبروسين. كما تخللت المدينة عدة شوارع مرصوفة بالحجر وبيوت ذات أبواب مقوسة، تخترقها أسواق مسقوفة بالخشب تباع فيها أنواع من المواد الغذائية والأغطية والأصواف، وقد وجد في الجانب الغربي من المدينة مبنى للبريد والبرق الذي كان يشرف عليه الألمان، ومطحنة للغلال تدار بواسطة الرياح (135). أما الميناء فكان قليل الأهمية نظراً لصغر مساحته وعدم وجود حماية طبيعية تحمي السفن من خطر التيارات البحرية والرياح العاصفة.

وعلى الرغم من هذا زود بفنار يصل ارتفاعه إلى 28 متراً عن سطح البحر ويعمل هذا الفنار على إرشاد السفن، فضلاً عن مركز للجمارك ، ومدرسة للصبيان لتعلم اللغة العربية ومبادئ الحساب⁽¹³⁶⁾.

أما المدينة الأخرى فهي مدينة المرج التي تقع وسط السهل المسمى باسمها في إقليم الجبل الأخضر وتتميز أرضها بالخصوبة مما أدى إلى ازدهار زراعة الحبوب بالدرجة الأولى والأشجار المثمرة. ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع معدلات نسب سقوط الأمطار في فصل الشتاء. وأنشئت المدينة في القرن السادس قبل الميلاد من قبل الإغريق، وارتفع شأنها حتى أصبحت ندا لمدينة قوريني. وفتحها المسلمون صلحاً في سنة 21 للهجرة⁽¹³⁷⁾. واهتمت بها الإدارة العثمانية في عام 1842م عندما أنشئت فيها قلعة تركية لتكون مقراً لجباة الضرائب الحكوميين، وازدادت أهميتها فيما بعد خاصة بعد إنشاء بعض الزوايا بها مما دفع الحكومة العثمانية، إلى التوسع في تشييد المباني الحكومية والسكنية وبعض المتاجر، وأصبحت مركزاً لفئات التجار والمشتغلين بالتجارة من المصريين واليهود والكرينيين وكان للتجار اليهود مركز متميز فيها. ويبدو أن استيطان اليهود فيها نال من استحسان الإدارة العثمانية فضلاً عن الحركة السنوسية بعد أن توطد مركزها فيها وذلك لتنشيط الحركة التجارية⁽¹³⁸⁾.

أما أوجلة فقد اشتهرت بأنها مدينة تاريخية مهمة على طريق القوافل بين بنغازي ومدن الساحل البرقاوي ، وودان وفزان ومصر ، ومن خلالها تمر قوافل الحجيج في ذهابها وإيابها، " فقد وصفها أحد الحجاج المغاربة في منتصف القرن السابع عشر " كثيرة المرعى أحدقت بها جنان من الجوانب ، تستقي بالحوالب زرعها كثير وخيرها غزير تجلب الأرزاق من الأقطار والأفاق " (139). وأقيمت المدينة في واحة تبعد في الصحراء إلى الجنوب من مدينة بنغازي بمسافة 260 كم . ومما زاد من أهميته موقعها توفر المياه الجوفية العذبة الكافية لري القوافل المارة بها ولمزولة النشاط الزراعي ولاسيما زراعة النخيل بأعداد كبيرة ، لذا فهي تنتج كميات كبيرة من التمور الجيدة اللازمة لغذاء السكان الوافدين والمحليين⁽¹⁴⁰⁾. وتقسم المدينة إلى ثلاث مناطق زراعية : وهي مازوز في الشمال وهي غابة كثيفة من النخيل ومنطقة مثلى لزراعة الطماطم والخضار بسبب خصوبة أرضها ، وهي قليلة السكان، لذا استخدم الرقيق في الزراعة على نطاق واسع . وتقع السواني إلى الجنوب منها ببضع كيلومترات وهي عبارة عن غابة من النخيل المشهورة بعبائها من التمور الجيدة . وإلى الجنوب منها يمتد الوادي إلى البلاد ، أي أوجلة المدينة ، وهي عبارة عن مجموعة من المباني المتراسة ولا ترى النخيل في جنباتها إلا إذا كانت نخلة مزروعة في فناء دار⁽¹⁴¹⁾.

تشكل الواحة مع واهتين أخريين وهما جالو واجخرة مثلثاً زراعياً تابعة لمدينة بنغازي، وفيها عدد من الموظفين العثمانيين المكلفين بجباية الضرائب أو أولئك المكلفون بإدارة شؤونها المالية والأمنية، وفي التقسيم الإداري لسنة 1864م أصبح هذا المثلث قضاءً تابعاً لمتصرفية بنغازي يدير شؤونها قائمقام يساعده مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء، فضلاً عن القاضي والكتاب العمومي. وبناءً تم تشكيل محكمة شرعية وتأسيس دائرة بريد، ثمة مراكز تجارية أخرى اتخذت من واحة الكفرة معبراً هاماً لها ولأهمية موقع الكفرة ازدادت أهميتها لدى الإدارة العثمانية فأمرت متصرف بنغازي بتأسيس قضاء في ذلك الموقع وإقامة قوة كافية لتأمين ذلك⁽¹⁴²⁾.

أما قضاء طبرق والجغبوب فقد ظهرا على وفق التقسيم الإداري لعام 1842 ، ويبدو أن إنشاءهما في الوقت ليس استجابة لكثافة سكانية أو لأهمية استراتيجية أو لضرورة اقتصادية وإنما لتصميم الدولة العثمانية بفرض سيطرتها المركزية على كامل التراب البرقي⁽¹⁴³⁾. وتقع طبرق على الساحل الشمالي لبرقة بالقرب من الأراضي المصرية ، تبعد عن مدينة بنغازي إلى الشرق منها بنحو أربع مائة وخمسون كيلومتراً ، على دائرة عرض 34.43 شمالاً وعلى خط طول 29.39 شرقاً⁽¹⁴⁴⁾. وتقع المدينة على مينائها الطبيعي الشهير ، المكون من فجوة طبيعية أو أصبع مائي عرضه كيلومتر ونصف يمتد بما لا يقل عن أربعة كيلومترات داخل اليابسة ، ويعد مأوى طبيعي للسفن ، وهو بكل تأكيد أفضل ميناء طبيعي على ساحل البحر المتوسط الجنوبي ، ويصل عمق الماء فيه إلى اثني عشر متراً مما يؤول السفن ذات الغاطس الكبير الاقتراب من الساحل⁽¹⁴⁵⁾.

فقد دلت البقايا الأيكولوجية على ضفاف الميناء مثل أبقية المياه والصحاري وبقايا برج قديم أطلق عليه العرب أسم الناظورة ، على أن طبرق كانت بقايا حضارة آفلة ، فقد وصفها الإدريسي " أن القرى الليبية حولها تدل على عظمة وعمران غابر " (146) وفي العصور الحديثة فقد ظهرت أهميتها عندما عام 1798 اتخذ نابليون ميناءها مأوى لاسطوله في عام 1798 عند غزوه لمصر لقربه من الأراضي المصرية وحصانته الطبيعية . وفي الحكم العثماني الأول كانت المنطقة تابعة لقضاء درنة حتى عام 1842 ، وجرى استيطانها في السنوات اللاحقة⁽¹⁴⁷⁾. وعلى العموم فإن طبرق كانت إقليمياً قبل أن تصبح ناحية أو قضاء يمتد من عين غزالة تقريباً حتى العقبة الكبرى وهو مضارب لعائلة مريم من قبيلة العبيدات (سعادي) (*) ومجموعة من قبائل المرابطين.

أما الجغبوب فهي واحة مالحة كبريتية المياه تبعد عن طبرق مسافة 160 كلم إلى الجنوب منها في الصحراء على طريق القوافل ، لا يكاد مأوها يكفي لسد حاجة مساحة صغيرة من البساتين ، غير مناسبة لسكن مرفه وإن بدت منعزلة وخالية من مرض الملاريا⁽¹⁴⁸⁾، ولكنها غير آمنة " حيث كانت مأوى الدعار واللصوص ولا تجسر القوافل أن تمر بها من جراء العبث في أنحائها " (149). وظهر في تقسيم عام 1842 كأحد أقضية برقة ، دون أن تتبعه ناحية ما ، بيد أنه اختفى من التقسيم الآخر الذي ظهر في عام 1864 ، ويبدو أن سبب ذلك أن الدولة العثمانية أسقطت الجغبوب من وحداتها الإدارية لكونها أصبحت عاصمة الحركة السنوسية منذ أن انتقل إليها محمد بن علي السنوسي في العام 1856⁽¹⁵⁰⁾.

الخاتمة

ويمكن القول أن إقليم برقة الواقع بين إقليمي وادي النيل العظيم الأهمية، وطرابلس الذي لا يقل عنه أهمية المتصل بصحراء مصر الغربية، المطبوع بالطابع البدوي العربي القبلي الإسلامي، بقي بطبيعته القبلية العنصرية على التغيير منذ دخول قبائل بني سليم، التي زادت من تأصل القيم البدوية والعربية الإسلامي كما بقي لفترة طويلة خارج السيطرة المباشرة للحكومات المصرية، كما هي الحال بالنسبة لحكومات طرابلس، وفي نهاية الأمر خضع دون عناء كبير للسلطة العثمانية في طرابلس. ويبدو أن الهدف من إخضاع الإقليم لم يكن لسد ثغرة واسعة من شواطئ البحر المتوسط أمام الأطماع الأجنبية أو لتطبيق استراتيجية ما، بقدر ما كان الطمع بفوائد الإقليم الاقتصادية وفتحته أمام النهب الإقطاعي العسكري العثماني، ويمكن القول أن الفضيلة الوحيدة للحكم العثماني والقرمانلي من بعده هي إرساء أسس الدولة الليبية الحديثة من الأقاليم الثلاثة برقة وطرابلس وقران عندما حكم القرمانليون هذه الأقاليم في دولة واحدة بعيداً عن التدخل العثماني المباشر طيلة قرن ونيف من الزمن رغم النهب غير المبرر والتعسف الإداري والصراع بين أبناء الأسرة القرمانلي، الذي كان يعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية في الإقليم. وأخيراً وليس آخراً فقد حتمت الظروف المعيشية والثقافية التوسع التي واجهها أبناء الإقليم والممارسات الدينية الخاطئة وتراجع الأداء الوظيفي والعسكري العثماني والقرمانلي، وتحمل سكان برقة نتائج التباين الاقتصادي والاجتماعي الذي أنتجته فلسفة الإقطاع العسكري، حتمت هذه الظروف إيجاد الأرضية المناسبة للحركة السنوسية الإصلاحية.

الهوامش الختامية

- (1) محمد مصطفى بازما، قوريني نشأة المدينتين في التاريخ، (بنغازي، 1973)، ص 9، ص 166.
- (2) محمد مصطفى بازما، واحات الجنوب البرقي بين الاسطورة والتاريخ، (قبرص، 1994)، ص 113-114.
- (3) أبو سالم عبد الله العياشي، رحلة العياشي، ماء الموائد، تحقيق سعد زغول وآخرون، (الاسكندرية، 1996)، 146 - 147؛ أنظر كذلك إدريس عبد الصادق رحيل، الإدارة البريطانية في برقة 1943-1951، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة عمر المختار، في عام 2005، ص 25.
- (4) نقلاً عن عمار جعير، أفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، (بيروت، 1991)، ص 87.
- (5) نقلاً عن المرجع نفسه، ص 88.
- (6) (Department of Water and Soil Eastern Zone Branch, Baydah Area, Water Resource Study phase 1, n Contract 2/80. Technical Repot, No.2, Geomorphology and Geology, Hydro. Geo. 1992, p.15; M. Murabet, Facts about Libya, (Tripoli, 1964), p.18-19.
- (*) مارماريكا: وهي تضم منطقتي البطنان والدفة حالياً وقد عرفت باسم مارماريكا نسبة إلى قبيلة المارماريداي الليبية. انظر: Oriebates, The eastern Libyans, (London, 1914), p.54.
- (7) جمال حمدان، ج ع ل دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: عالم الكتب، 1973)، ص 76/77.
- (8) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الطبعة الأولى، (الاسكندرية، 1962)، ص 54 - 55؛ محمد محمود الصياد؛ معالم جغرافية الوطن العربي، الجزء الأول، (بيروت، 1976)، ص 169-177؛ الهادي أبو لقمة وسعد خليل القريري، الجماهيرية الليبية، دراسة في الجغرافية، (طرابلس، 1995)، ص 52، 116.
- (9) أنظر (M. Carve, The Geographic background of Greek and Roman History, (Oxford, 1965), P.218-219; S.D. Goitheim, Mediterranean Trade in Eleventh Century: Some Facts and Problems in" Studies in the Economic History of Middle East", Oxford, 1978), p.212, 324, 326.
- (10) كلوديو سيجري، الشاطئ الرابع، ترجمة عبد الخالق المحيشي، (طرابلس، 1973)، ص 63؛ Agriculture in Libya and a Plan for its Development, (Tripoli, 1965-1967), p.14-17.
- (11) محمد عثمان الحشاشي، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب، تحقيق علي مصطفى المصراطي، (بيروت، 1965)، ص 99.
- (12) سعد قسطنطين، "مناخ إقليم المرج"، مجلة كلية الآداب، الجامعة الليبية، بنغازي، العدد السابع، د.ت، ص 238-267؛ جودة حسنين جودة، دراسة في الجغرافية الإقليمية، (الاسكندرية، 1985)، ص 595؛ حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، (القاهرة، 1962)، ص 269-272؛ سالم محمد الزوام، الجبل الأخضر دراسة في الجغرافيا الطبيعية، (بنغازي، 1995)، ص 35.
- (13) جودة حسنين، المرجع نفسه، ص 592.
- (14) (Agriculture in Libya and Plan for Its Development, (Tripoli, 1965-1967), p51.
- (15) صلاح صالح عبد المولى، ملكية الأرض في إقليم برقة في العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة عمر المختار في عام 2005، ص 12.
- (16) محمد عثمان الحشاشي، المصدر السابق، ص 91.
- (17) عبد المولى صالح الحرير، "سياسة يوسف باشا الاقتصادية، الحياة الاقتصادية للولايات العربية مصادر ووثائقها في العهد العثماني"، مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، (تونس، 1986)، ص 88؛ Saad Abu -Oaf, "Legal Aspects of Tribal Lands and Settlement in Libya" in, Food and Agriculture Organization of the United Nations (Fao), Report to the Government of Libya on Developments of Tribal Lands and Settlements Project, Rome, 1969, p.3.
- (18) عبد المولى صالح الحرير، المرجع نفسه، ص 88.
- (19) محمد عبد الجواد محمد، ملكية الأرض في ليبيا من العهود القديمة إلى العهد العثماني، (بيروت، 1974)، ص 48؛ أنظر كذلك محمد مصطفى بازما، واحات الجنوب البرقي، ص 94.
- (20) Great Britain Foreign office, Historical Section, No.127, (London, 1920), p.460 Antony J. Cachia, op. cit., p.112.
- (21) نقلاً عن نيوقلا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، (بيروت، 1950)، ص 51.

- (22) نقلا عن ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث : من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين ، ترجمة عماد حاتم ، (طرابلس ، 1991) ، ص 64 .
- (23) الأنعام ، 139، 151 .
- (24) ن. أ. بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 ، ترجمة عماد حاتم ، (طرابلس ، 1988) ، ص 31-32 ؛ أنظر كذلك E.E. Evans-Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica, (Oxford, 1949), p. 34 .
- (25) عبد الجليل الطاهر ، المجتمع الليبي دراسات اجتماعية واثروبولوجية ، (بيروت ، 1969) ، ص 273-276 .
- (26) أيف لاکوست ، العلامة ابن خلدون ، ترجمة نيشال سليمان ، (دار ابن خلدون ، 1982) الطبعة الثالثة ، ص 90 .
- (27) أحمد بن علي القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، (بيروت ، 198) ، الجزء 3، ص 529 .
- (28) أبو عبد الله البكري، "المغرب في ذكر أفريقيا والمغرب" في كتاب المسالك والممالك ، تحقيق دي سلان ، (الجزائر ، 1911) ، ص 5 .
- (29) Great Britain, F.O. Report of Justin Alvarez from Benghazi , Years 1890, 1898, 1902 .
- (*) البروفيسور الدكتور أحمد إبراهيم دياب مدير معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، في جامعة أم درمان الإسلامية .
- (30) أحمد إبراهيم دياب ، طريق درب الأربعين بين سلطنة دار فور الإسلامية وليبيا العثمانية ، في محمود احمد الديك، التواصل الحضاري الليبي السوداني عبر العصور، من أعمال الندوة العلمية العاشرة لمركز جهاد الليبيين في 1-2 أبريل 2002 ، (طرابلس، 2006) ، ص 445-455؛ أنظر كذلك عبدالرحمن تشابنشي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى ، ترجمة علي إغزالي ، (طرابلس، 1982) ، ص 56؛ عبد القادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى ، ترجمة محمد الأسطى، (طرابلس، 1974) ، ص 28 .
- (31) فرانشيسكو كورو، ليبيا خلال العهد العثماني الثاني، تعريب خليفة محمد التليسي، (طرابلس، 1971) ، ص 130، 131، 135، Dennis. D. Cordell, "Eastern Libya. Wadai and the Sanusiya , A Tariqa and Trade Route", *Journal of African History*, Vol. 18, NO.1, (Cambridge, 1977), pp 21-36 ; أنظر أيضا احمد سعيد الفيتوري، ليبيا وتجارة الصحراء ، (طرابلس ، 1972) ، ص 12 .
- (32) أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح الإسلامي حتى 1911 ، ترجمة خليفة محمد التليسي ، (بيروت ، 1974) ، ص 351-352 .
- (33) عبد الرحمن بن خلدون ، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (بيروت ، 1981) ، الجزء السادس ، ص 144 .
- (*) سكوكين : عملة بنديقية ويساوي نصف جنيه إسترليني، كولا فولابان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي ، ترجمة عبد القادر المحيشي ، الطبعة الأولى (طرابلس ، 1988) ، ص 48 .
- (34) جورجيو كابوفين، طرابلس والبنديقية في القرن الثامن عشر، ترجمة عبد السلام مصطفى باش أمام، (طرابلس، 1988) ، ص 285 .
- (35) أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، المصدر السابق ، ص 74 .
- (36) رودولفو ميكاي، طرابلس الغرب تحت حكم العائلة القرمانلية ، ترجمة طه فوزي ، (القاهرة ، 1961) ، ص 22 ؛ أتوري روسي، المرجع السابق ، ص 307 ؛ محمد مصطفى بازما، بنغازي عبر التاريخ ، (بنغازي ، 1968) ، ص 244 .
- (37) D. Denham and Others , Narrative of Travels in Northern and Central Africa in Years 1822-1824, (London , 1826), p. 436 ; Antony J. Cachia, Libya under the Second Ottoman Occupation 1835-1911, (Tripoli, 1945) , p. 84, 141 .
- (38) (A.J. Cachia, Ibid., p. 143 – 156 .
- (39) عيسى رمضان القبلاوي ، بدايات التخلف في الوطن العربي ، (طرابلس ، 2005) ، ص 227 .
- (41) أنظر بشأن إنتاج ليبيا من أجل أوربا :- E. G. H. Joffe, "Trade and Migration Between Malta and Barbary State 1835-1911" in M.M. Ghanem, S.M. Buruand Keith S. McLachlan, eds., Planning and Development in modern Libya (Wisbech, Cambridgeshire, England, 1985) p. 3 .
- (42) في مدينة بنغازي 450 نولاً لصناعة النسيج القطني و 50 نولاً لصناعة النسيج الصوفي و 10 أنوال لصناعة النسيج الحريري ، وفي مدينة درنة 100 للنسيج القطني و 12 للنسيج الحريري ، ذلك في أعتاب القرن العشرين . أنظر Antony J. Cachia, op. cit., p. 118 .
- (*) هم الخلاسيون من أمهات زنجيات وآباء فقراء ، أو زنوج صرحاء ، قاسمهم المشترك سمرة وجوهم .
- (43) محمد بن عثمان الحشاشي التونسي ، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب : رحلة الحشاشي إلى ليبيا ، (بيروت ، 1965) ، ص 99 .
- (44) علي عبد اللطيف حميدة ، المرجع السابق ، ص 119-120 .
- (45) محمد مصطفى بازما، سكان ليبيا في التاريخ، ط 1، (بيروت ، 1994) ، ص 22؛ عبد اللطيف محمد البرغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، (بيروت ، 1971) ، ص 107 .
- (46) رجب عبد الحميد الأثرم، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم، ص 56، 57 .
- (47) محمد بيومي مهران، المغرب القديم، (الإسكندرية ، 1990) ، ص 89 .
- (48) هيردوت، الكتاب الرابع من تاريخ هيردوت الكتاب السكثي والكتاب الليبي، نقله عن اليونانية محمد المبروك دويب، ط 1، (بنغازي ، 2003) ، ص 117؛ أندرية لاروند، برقة في العصر الهلينستي من العهد الجمهوري حتى ولاية أغسطس، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط 1، (بنغازي ، 2002) ، ص 81؛ غو ليام ناردوتشي، استيطان برقة قديما وحديثا، ترجمة إبراهيم المهدي، ط 1، (سرت ، 1995) ، ص 53 .
- (49) محمد مصطفى بازما، سكان ليبيا ، ص 342 ؛ خالد محمد الهدار، " تاريخ الكشف الأثري لمدينة توخيرة"، *مجلة البحوث التاريخية*، السنة 29، العدد 1، (طرابلس ، مركز جهاد الليبيين، يناير 1997) ، ص 115 .
- (50) E.M. Small Wood , The Jews in Egypt and Cyrenaica during the Ptolemaic and Roman Period in Africa in Classical Antiquity, (Nigeria, 1969), p. 125 ; ط 1، (بنغازي ، 2005) ، ص 17 .
- (51) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ط 1، (دمشق ، 1999) ، ص 126؛ محمد مصطفى بازما، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، (طرابلس ، 1965) ، ص 25؛ صالح مصطفى مفتاح، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، ط 2، (بنغازي ، 1994) ، ص 172؛ عبد القادر طليمات، سكان ليبيا عند اليعقوبي، المؤتمر التاريخي 16-23 مارس 1968 ، (بنغازي: 1968) ، ص 229 ؛ شكري فيصل، حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري، ط 1، (بيروت: د ن، 1952) ، ص 180 .

- (52) البعقوبي، المصدر السابق، ص 343؛ صالح مصطفى مفتاح، المرجع السابق، ص 190، 191، 199؛ عبد الفتاح رجب حمد، تاريخ برقة الإسلامي في الفترة من القرن الخامس حتى الربع الأول من القرن العاشر الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات - جامعة عين شمس، قسم التاريخ، 2007، ص 28.
- (53) الفلقسندی، قلائد الجمان في التعريف بقبائل الزمان، تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة، 1982)، ص 125؛ أحمد النائب الأنصاري، نفحات النسرین والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تقديم محمد زينهم، محمد عزب، (طرابلس، 1994)، ص 24، 25، عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، (الجزائر، 1985)، ص 380.
- (54) عيسى رمضان القبلاوي، المرجع السابق، ص 31.
- (*) تباينت الروايات بشأن نسبها تبايناً واضحاً، فمنهم من ينسبها إلى الروم، ومنهم من يدعي أنها ابنة الزناتي خليفة أو أنها من بني سليم، ومهما كان أصلها إلا أنها كانت الحلقة الأولى في سلسلة نفيسة عالية القيمة.
- (55) أنظر عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، ص 280؛ إيف لاکوست، المرجع السابق، ص 193؛ أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، المصدر السابق، ص 183.
- (56) ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر...، ص 53.
- (*) نكاح الشغار هو أن يتبادل العريسان أختيهما أو ابنتيهما كل يتزوج أخت أو ابنة الآخر دون التكلف بدفع مهر لأي منهما.
- (*) الحجر أن يمنع ابن العم زواج ابنة عمه إذا رفضت الزواج به.
- (57) رفعت الجوهري، رفعت، شريعة الصحراء عادات وتقاليد، ط 2، (القاهرة الهيئة، 2001)، ص 197-199؛ فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة، ط 1، (القاهرة، 2005)، ص 280.
- (58) عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، ص 6؛
- (59) المرجع نفسه، ص 295.
- (60) ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر...، ص 54-55.
- (61) عبد الله بن محمد التجاني، رحلة التجاني، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، (تونس، 1981)، ص 191-192؛ روبرت برنشفيك، تاريخ أفريقيا في العهد الحفصي، ترجمة حمادي الساحلي، (دار الغرب الإسلامي، 1988)، ص 204؛ F. Braudel, Civilization and Capitalism in 15th Century, V.1, Harper & Row Publisher, Premeria Library, 1986, p.74; Michael Dols, The General Mortality of the Black Death in the Mamluk Empire, in the Islamic Middle East, p.397.
- (62) اختلفت تقديرات أعداد سكان الإقليم باختلاف الزمن أو الدوافع وعلى أية حال تبقى الأعداد محض تقديرات. أنظر أنتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911م، ترجمة: يوسف حسن العسلي، (بيروت، 1964)، ص 88.
- (63) عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، ص 296-302.
- (64) ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر...، ص 49-50.
- (65) محمد الطيب الأشهب، برقة العربية بين الأمس واليوم، (القاهرة، 1945)، ص 65.
- (66) عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، ص 283-285.
- (67) محمد الطيب الأشهب، برقة العربية، ص 112.
- (68) Della Cella, Narrative of Expedition from Tripoli in Barbary to the Western Frontier of Egypt in 1817 by the Bay of Tripoli, p.7, 51, 220, 224; E. E. Evans- Pritchard, op.cit., p.49.
- (69) محمد الطيب الأشهب، برقة العربية، ص 113.
- (70) المرجع نفسه، ص 119-120.
- (71) (د. م. ت. ط.)، تقرير صادق المؤيد العظم المسئول في السلطات العثمانية بخصوص زيارته للسيد المهدي السنوسي في الكفرة في عام 1890، ص 2.
- (72) علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 119، 118.
- (73) منظمة الأمم المتحدة، التقرير السنوي...، رقم 15، لعام 1950، ص 5؛ عبد الجليل الطاهر، البدو والعشائر في البلاد العربية، (القاهرة، 1954)، ص 2؛ أنظر كذلك عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، ص 284.
- (74) E.E. Evans – Pritchard, op. cit., p.42.
- (75) Ibid., p.52-53.
- (76) نيقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، (القاهرة، 1966)، ص 15-16؛ محمود الشنيطي، قضية ليبيا، (القاهرة، 1951)، ص 7؛ أنظر كذلك علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 114.
- (77) نيقولا زيادة، برقة الدولة العربية الثامنة، (بيروت، 1950)، ص 25.
- (*) يرى الباحث أن هذه النسب لم تتغير في القرن العشرين ولذلك اعتمدها في النصف الأول من القرن التاسع عشر لدعم فكرته.
- (78) هنريكو دي أوغستيني، سكان ليبيا، تعريب خليفة محمد التليسي، ج 1، (الدار العربية للكتاب، د.ت.)، ص 444.
- (79) نيقولا زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، ص 15؛ عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، ص 288، 289.
- (80) علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 115.
- (81) مصطفى عبدالعزيز الطرابلسي، درنة الزاهرة، ط 1، (درنة، 1999)، ص 46، 45.
- (82) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830-1932، ط 2، (بيروت، 1998)، ص 53.
- (83) E. M. Small Wood, op. cit., p. 125; John Gray, The Jewish Inscriptions in Greek and Hebrew at Tocra, Cyrene and Barce, (Manchester, 1952), p.43-44.
- (84) مأمون كيوان، جهود الشرق الوسط: الخروج الأخير من الغيتو الجديد، (الأهلية للنشر والتوزيع د. م.)، (1996)، ص 85.
- (85) هنريكو دي أوغستيني، المصدر السابق، ص 44-45.
- (86) علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 95؛ أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الايطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني، (القاهرة، 1971م)، ص 221.
- (87) محمد الطيب الأشهب، السنوسي الكبير، (القاهرة، د.ت.)، ص 116؛
- (88) علي عبد اللطيف حميدة، المرجع السابق، ص 65-96؛ وللمزيد ينظر: الدجاني، المرجع السابق، ص 223، 220.
- (89) عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، ص 304-306.
- (90) جون فرنسيس ليون، من طرابلس إلى فزان 1818-1820، ترجمة مصطفى جودة، (طرابلس، 1976)، ص 12 وما بعدها.

- E.E. Evans Pritchard , op. cit., p. 14-16 .
Quoted in Ibid., p.13-14 .⁽⁹¹⁾
- تيسير ابن موسى ، المجتمع العربي الليبي في العثماني ، (طرابلس ، 1988)، ص 67.⁽⁹²⁾
- ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس ، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة ، (طرابلس، مكتبة الفرجاني ، د.ت.)، 71 .⁽⁹³⁾
- (*) نسبة إلى مدينة قرمان في الأناضول .⁽⁹⁴⁾
- مصطفى عبدالله الفاسي، البحر المتوسط في الاستراتيجية العثمانية خلال القرن 16، ط1، (الرباط : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2003)، ص 32 ؛
نيقولاى إيفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية، ترجمة يوسف عطا الله، (بيروت ، 1988) ، ص 32، 33.⁽⁹⁵⁾
- (96) اتورى روسى، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط2، (بيروت ، 1974)، ص 166؛
- Philip Hitti , History of the Arabs from the Earliest Times to the Present.(U.S.A .), p. 712-713.⁽⁹⁷⁾
- Mantran , "North Africa in the Sixteenth and Seventeenth Centuries", The Cambridge History of Islam. Vo.l 1. Edited by p.M.Holt. A.K.S Lambton. and B. Lewis,(Cambridge.1970),. P.261. 262 .⁽⁹⁸⁾
- محمد مصطفى بازما، تاريخ برقة في العهد العثماني الأول، (بيروت ، 1994)، ص 182-184.⁽⁹⁹⁾
- شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، الطبعة الثانية (طرابلس ، 1983)، ص 180.⁽¹⁰⁰⁾
- مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، درنة الزاهرة ، الطبعة، (درنة ، 1999)، ص 51.⁽¹⁰¹⁾
- شارل فيرو ، المصدر السابق، ص 148-149 ؛ محمد عمر مروان "حملة محمد باشا الصاقللي على أوجلة وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، مجلة البحوث التاريخية السنة 1، العدد 1، (طرابلس : مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2001)، ص 168-169.⁽¹⁰²⁾
- يحيى أن مقدار ما سلبه عثمان بك الصاقللي من التبر كان حمولة اثني عشر جملاً من التبر وأعداد كبيرة من الرقيق . وافندى أحمد عبد الهادي نفسه بثمانية وعشرين ألف مثقال من الذهب ، وحلف الأمير الزنجي أن يدفع ورعاياه جزية سنوية مقدارها خمسة عشر ألف مثقال نب الذهب أنظر بأن ذلك : شارل فيرو المصدر السابق، ص 150 ؛ أحمد خليل بن غليون ، التذكار في من ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار (طرابلس : مكتبة النور، 1967)، ص 162؛ أنظر كذلك ن. ا. بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ص 65 .⁽¹⁰³⁾
- Dennis. D. Cordell, op. cit., p 21-36.⁽¹⁰⁴⁾
- (*) تطلق هذه التسمية على سلاح الفرسان ، ومن المرجح أن أصل التسمية هي تحويل لكلمة (الصباحية) المشتقة من هجوم الفرسان صباحاً .⁽¹⁰⁵⁾
- أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط1، (القاهرة ، 1982)، ص 127، 120.⁽¹⁰⁶⁾
- (*) الكراغلة هم مولدون من زواج أفراد الانكشارية بالنساء الليبيات .⁽¹⁰⁷⁾
- عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، (بيروت ، 1985)، ص 55-57 ، 114-115.⁽¹⁰⁸⁾
- شارل فيرو، المصدر السابق، ص 156-157؛ محمد مصطفى بازما، تاريخ برقة في العهد العثماني الأول، ص 236-237.⁽¹⁰⁹⁾
- محمد رجب الزاندي، ليبيا في العهد القرمانلي، (بنغازي، 1974)، ص 21-25 .⁽¹¹⁰⁾
- أحمد خليل بن غليون، المصدر السابق، ص 190؛ أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، (طرابلس، 1961)، ص 567.⁽¹¹¹⁾
- رودولفو ميكاي، طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، ترجمة طه فوزي، (القاهرة ، 1961)، ص 21، 20؛ عمر بن علي إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1827-1835، رسالة ماجستير منشورة جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، (القاهرة، 1966)، ص 23.⁽¹¹²⁾
- رودولفو ميكاي، المرجع نفسه ، ص 37-38 ؛ محمد رجب الزاندي، المرجع السابق، ص 19؛ محمد مصطفى بازما، تاريخ برقة في العهد القرمانلي، الطبعة الثانية، الجزء الأول، (بيروت، 1994)، ص 61-62.⁽¹¹³⁾
- عزيز سامح ألتز ، الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا، ترجمة عامر علي محمود ، ص 145؛ محمد خليل بن غليون ، التذكار فيمن سكن طرابلس من الأخيار ، ص 194 .⁽¹¹⁴⁾
- محمد الطوير ، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب، 1831-1842، ط1، (الزاوية، 2003)، ص 78.⁽¹¹⁵⁾
- أنظر أيضاً أحمد سعيد الفيتوري ، المرجع السابق، ص 12؛⁽¹¹⁶⁾
- Dennis. D. Cordell, op.cit., p. 21-3;⁽¹¹⁷⁾
- رودولفو ميكاي، المرجع السابق، ص 22.⁽¹¹⁸⁾
- عبد الله خليفة الخطاب، العلاقات السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا، ط1، (طرابلس ، 1985)، ص 209؛ عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 25؛ محمد عبد الكريم الوافي، يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، ط1 (طرابلس، 1984)، ص 63؛ شارل فيرو، المصدر السابق، ص 302.⁽¹¹⁹⁾
- L. Wright & J. McLeod , First Americans in North Africa,(N.Y.,1945),p 101.⁽¹²⁰⁾
- Ibid., p. 114 .⁽¹²¹⁾
- محمد مصطفى بازما، تاريخ برقة في العهد القرمانلي، (بيروت ، 1994)، ص 189-191؛ عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 98.⁽¹²²⁾
- شارل فيرو، المصدر السابق، ص 388-389 ؛ أنظر تفصيل ذلك في ن. أ. برشين ، تاريخ ليبيا الحديث ، ص 82 وما بعدها ؛⁽¹²³⁾
- عن العلاقات الأميركية الطرابلسية محمود أحمد الديك، "رؤية في الصراع الليبي الأمريكي خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، السنة 22، العدد 2، (طرابلس : مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2005)، ص 133.⁽¹²⁴⁾
- أنظر شارل فيرو ، المصدر نفسه، ص 401-402 .⁽¹²⁵⁾
- Della Cella , op. cit., p.7,51,220,224؛ أنظر كذلك محمد مصطفى بازما، بنغازي عبر التاريخ، ج1، (بنغازي، 1969)، ص 270-279 .⁽¹²⁶⁾
- محمد مصطفى بازما، تاريخ برقة في العهد القرمانلي، ص 42، 43، 67 .⁽¹²⁷⁾
- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، (القاهرة ، 1994)، ص 444، أنظر كذلك عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ، (القاهرة ، 1969)، ص 19، 20 .⁽¹²⁸⁾
- دار المحفوظات التاريخية، طرابلس (د.م. ت. ط.) ملفات الإدارة في العهد العثماني الأول والعهد القرمانلي .⁽¹²⁹⁾
- هيدوت، المصدر السابق، ص 118؛ إبراهيم نصحي ، إنشاء قوريني وشقيقتها ، ط1، (بنغازي ، 1970)، ص 84، 83.⁽¹³⁰⁾
- اليقوبي، مصدر سابق، ص 181 ؛ الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، ج1، (القاهرة ، د.ت)، ص 311؛⁽¹³¹⁾
- جول تشاربلد ، تاريخ مدينة ، ترجمة صالح جبريل ، ط2، (بنغازي ، 2003)، ص 29.⁽¹³²⁾
- نقلًا عن عمار جحيدر ، أفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، (بيروت، 1991)، ص 98.⁽¹³³⁾
- وهبي البوري، المرجع السابق، ص 9؛ غير هارد رولفس، رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية ، ترجمة عماد الدين غانم، ط1، (طرابلس، 2002)، ص 112.⁽¹³⁴⁾

- (128) جيمس هاملتون، جولات في شمال أفريقيا، ترجمة المبروك الصويغي، ط1 (طرابلس، د ت)، ص96؛ أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1943-1949، ط1، (بنغازي، 2003)، ص390.
- (129) عائشة موسى محمد، التاريخ الاجتماعي لمدينة بنغازي من واقع سجلات المحكمة الشرعية 1911-1942، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2003، ص8؛ لودفيغ سلفاتور، السواحل الليبية التونسية في الرحلة البحرية للأمير النمساوي لودفيغ سلفاتور 1873، ترجمة عماد الدين غانم، ط1، (طرابلس، 2005)، ص80، 82؛ سليمان خطاب سويكر، المرجع السابق، ص19.
- (130) (د.م.ت. ط)، وثيقة رقم 10، ملف 1، بحرية، إنشاء منارة للسفن بمدينة بنغازي؛ (د.م.ت. ط)، وثيقة رقم 23، ملف 2 بحرية.
- (131) غوليالم ناروتشي، المرجع السابق، ص197؛ جيمس هاملتون، المصدر السابق، ص103؛ جولد تشايلد، المرجع السابق، ص33؛ غيرهارد رولفس، المصدر السابق، ص113.
- (132) مقتبس من عمار جحيدر، المرجع السابق، ص99.
- (133) العياشي، المصدر السابق، ص157؛ جيمس هاملتون، المصدر السابق، ص124؛ غيرهارد رولفس، المصدر السابق، ص182.
- (134) (د.م.ت. ط)، ملفات الإدارة في العهد العثماني الأول، والعهد القرماني؛ ملفات الإدارة في زمن محمد أمين باشا .
- (*) يبدو أن المدينة قسمت إلى أربعة محلات فيما بعد وهي : أبو منصور، المغار، الجبيلة، البلاد .
- (135) مصطفى الطرابلسي، المرجع السابق، ص59، 61؛ لودفيغ سلفاتور، المصدر السابق، ص63.
- (136) (د.م.ت. ط)، وثيقة رقم 10، ملف 1 بحرية؛ لودفيغ سلفاتور، المصدر نفسه، ص63.
- (137) الأخوان بيتشي، الأخوان بيتشي والساحل الليبي، ترجمة الهادي أبولقمة، ط1، (بنغازي، 1996)، ص259؛ محمد مصطفى بازما، قورينة وبرقة نشأة المدينتين في التاريخ، (بنغازي، 1973)، ص186.
- (138) (د.م.ت. ط)، وثيقة رقم 212، ملف 8، رسالة بخصوص إنشاء قصرين في المرج واللي، سنة 1842م؛ Nahum Slouschz, Travels in North Africa, (Philadelphia, the Jewish Publication Society of America, 1927), P.82.
- (139) أبو عبد الله محمد بن أحمد القيسي، أنس الساري والسارب من أقطار المغرب في منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب، تحقيق محمد الفاسي، (الدار البيضاء، 1968)، ص35.
- (140) الطاهر احمد الزاوي، معجم البلدان، ص42؛ جان ريمو باشو، رحلة إلى بلاد مرمرية وبرقة وواحتي أوجلة ومراده، ترجمة مفتاح عبدالله المسوري، ط1، (بيروت، 1999)، ص317؛ محمد بشير سويس، "معالم تاريخ أوجلة عبر العصور"، مجلة البحوث التاريخية، السنة 2، العدد 1، (طرابلس : مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2001)، ص133-141.
- (141) محمد مصطفى بازما، واحات الجنوب البرقي . . . ، ص25.
- (142) محمد محمود محمد، واحة أوجلة وتجارة القوافل خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم التاريخ 2005، ص49، 45، 46؛ الصادق المؤيد العظم، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة عبدالكريم أبوشويرب، ط1، (طرابلس، 1998)، ص145؛ (د.م.ت. ط)، وثيقة رقم 250، ملف 10، برقية إلى متصرف بنغازي بشأن تأسيس قضاء في موقع الكفرة، بتاريخ 6 آذار 1909م.
- (143) (د.م.ت. ط)، ملفات الإدارة في عهد محمد أمين باشا .
- (144) سليمان منصور الحداد "طبرق" مجلة ليبيا المصورة، العدد الثاني عشر، السنة الأولى، 1935، ص11.
- (145) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم، (بنغازي، 1970)، ص75؛ محمود ناجي ومحمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان، (طرابلس، 1973)، ص77.
- (146) نقلاً عن سلمان منصور الحداد، طبرق، ص11-12.
- (147) أنظر شارل فيرو، المصدر السابق، ص502؛ ن.أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر . . . ، ص75؛ سلمان منصور الحداد، طبرق، ص11.
- (*) ينسب الدكتور علي عبد اللطيف حميدة عائلة مريم إلى المرابطين، وفي حقيقة الأمر أنهم من العبيدات وهم أسايد المنطقة الممتدة من القرصبة حتى الحدود مع مصر، ولهم باع كبير في مقارعة الطليان بقيادة شيخهم المبري ياسين بطل معركة الناظورة. ومضاربهم تتداخل مع قبيلتي القطعان (الرحامنة) والمنفة (عيت بريدان رهط عمر المختار) المرابطين وبعض الشواعر .
- (148) E. E. Evans Pritchard , op. cit., p 30-31 .
- (149) محمود شلبي، عمر المختار المثل الخالد للنضال، (دار مكتبة الفكر العربي)، ص16.
- (150) (د.م.ت. ط)، ملفات التقسيمات الإدارية في عهد محمد أمين باشا؛ ن.أ. بروشين، تاريخ ليبيا الحديث، ص333.

المصادر والمراجع

1. (دار المحفوظات التاريخية، طرابلس)، ملفات الإدارة في عهد أمين باشا .
2. _____، ملفات الإدارة في العهدين العثماني والقرماني .
3. _____، ملف 10، وثيقة رقم 250، برقية إلى متصرف بنغازي بشأن تأسيس قضاء الكفرة .
4. _____، ملف رقم 1، وثيقة رقم 10، بحرية، بشأن إنشاء منارة السفن في بنغازي .
5. _____، ملف رقم 2، وثيقة رقم 23 بحرية .
6. _____، ملف رقم 8، وثيقة رقم 212، رسالة من الوالي بشأن إنشاء قصرين في المرج في عام 1842.
7. _____ تقرير صادق المؤيد العظم المسئول في السلطات العثمانية بخصوص زيارته للسيد المهدي السنوسي في الكفرة في عام 189.
8. منظمة الأمم المتحدة، التقرير السنوي . . . رقم 15، لعام 1950. الأثرم، رجب عبد الحميد، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم .
9. الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، ج1، (القاهرة، دت) .
10. إسماعيل، عمر بن علي، انهيار حكم الأسرة القرمانية في ليبيا 1827-1835، رسالة ماجستير منشورة جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، (القاهرة، 1966).
11. الأشهب، محمد الطيب، برقة العربية بين الأمس واليوم، (القاهرة، 1945) .
12. _____، السنوسي الكبير، (القاهرة، د.ت.)،

13. ألتير ، عزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا، ترجمة عامر علي محمود.
14. الأنصاري ، أحمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق الطاهر أحمد الزاوي، (طرابلس، 1961).
15. —، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تقديم محمد زينهم، محمد عزب، (طرابلس، 1994) .
16. ايفانوف، نيقولاى ا، الفتح العثماني للأقطار العربية، ترجمة يوسف عطا الله، (بيروت ، 1988) .
17. دي أوغستيني ، هنريكو ، سكان ليبيا ، تعريب خليفة محمد التليسي ، ج 1 ، (الدار العربية للكتاب ، د.ت.) .
18. بازاما، محمد مصطفى ، بنغازي عبر التاريخ، ج1، (بنغازي: دار ليبيا، 1969) .
19. —، تاريخ برقة في العهد العثماني الأول، ط1، (بيروت : دار الحوار الثقافي العربي الأوربي، 1994).
20. —، تاريخ برقة في العهد القرمانلي، ط1، (بيروت : دار الحوار الثقافي العربي الأوربي، 1994).
21. —، سكان ليبيا في التاريخ، ط1، (بيروت : دار الحوار الثقافي العربي الأوربي ، 1994) .
22. —، قورينة وبرقة نشأة المدينتين في التاريخ، (بنغازي، 1973).
23. —، ليبيا هذا الاسم في جذوره التاريخية، (طرابلس ، 1965).
24. —، واحات الجنوب البرقي بين الاسطورة والتاريخ، ط1، (بيروت ، دار الحوار الثقافي العربي الأوربي، 1994).
25. باشو، جان ريمو، رحلة إلى بلاد مرمرة وبرقة وواحتي أوجلة ومراده، ترجمة مفتاح عبدالله المسوري، ط1، (بيروت، 1999).
26. البرغوثي ،؛ عبد اللطيف محمد ، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، (بيروت ، 1971) .
27. برنشفيك ، روبر، تاريخ أفريقيا في العهد الحفصي ، ترجمة حمادي الساحلي ، (دار الغرب الإسلامي، 1988).
28. بروشين ، نيكولاى أوليانوف ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث : من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين ، ترجمة عماد حاتم ، (طرابلس ، 1991).
29. —، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة عماد حاتم، (طرابلس، 1988).
30. بيتشي ، الأخوان ، الأخوان بيتشي والساحل الليبي، ترجمة الهادي أبولقمة، ط1، (بنغازي ، 1996).
31. التجاني ، عبد الله بن محمد ، رحلة التجاني ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ، (تونس، 1981) .
32. تشايتشي، عبد الرحمن ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى ، ترجمة على إعزازي ، (طرابلس، 1982) .
33. تشايلد ، جولد، تاريخ مدينة ، ترجمة صالح جبريل ، ط2، (بنغازي ، 2003) .
34. تولي، ريتشارد، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة، (طرابلس ، د.ت.) .
35. جامي، عبد القادر ، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى ، ترجمة محمد الأسطى، (طرابلس، 1974) .
36. جحيدر ، عمار ، آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث، (بيروت، 1991) .
37. جودة، جوده حسين ، دراسة في الجغرافية الإقليمية، (الاسكندرية، 1985).
38. الجوهري ، رفعت الجوهري، رفعت، شريعة الصحراء عادات وتقاليد، ط2، (القاهرة الهيئة ، 2001) .
39. الحداد، سليمان منصور ، "طبرق" مجلة ليبيا المصورة ، العدد الثاني عشر ، السنة الأولى، 1935.
40. الحرير ، عبد المولى صالح الحرير ، "سياسة يوسف باشا الاقتصادية ، الحياة الاقتصادية للولايات العربية مصادر وثائقها في العهد العثماني"، مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، (تونس 1986).
41. الحشاشي، محمد بن عثمان التونسي، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب : رحلة الحشاشي إلى ليبيا ، تحقيق على مصطفى المصراطي، (بيروت، 1965) .
42. حمد ، عبد الفتاح رجب ، تاريخ برقة الإسلامي في الفترة من القرن الخامس حتى الربع الأول من القرن العاشر الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات - جامعة عين شمس، قسم التاريخ، 2007، ص28.
43. حمدان، جمال ، ج ع ل دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة : عالم الكتب، 1973).
44. حميدة ، علي عبد اللطيف ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830-1932، ط2، (بيروت ، 1998).
45. الخطاط ، عبد الله خليفة ، العلاقات السياسية بين اية طرابلس الغرب وانجلترا، ط1، (طرابلس، 1985).
46. بن خرداذبة، المسالك والممالك، ط1، (دمشق ، 1999) .
47. بن خلدون ، عبد الرحمن ، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، الجزء السادس، (بيروت ، 1981) .
48. الدجاني ، أحمد صدقي ، ليبيا قبيل الايطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني ، (القاهرة، 1971م)
49. دياب، أحمد ابراهيم ، طريق درب الأربعين بين سلطنة دار فور الإسلامية وليبيا العثمانية، في محمود احمد الديك، التواصل الحضاري الليبي السوداني عبر العصور، من أعمال الندوة العلمية العاشرة لمركز جهاد الليبيين في 1-2 أبريل 2002 ، (طرابلس، 2006).
50. الديك ، محمود احمد ، "رؤية في الصراع الليبي الأمريكي خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية، السنة 22، العدد 2، (طرابلس : مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005).
51. رحيل ، إدريس عبد الصادق ، الإدارة البريطانية في برقة 1943- 1951 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة عمر المختار ، في عام 2005.
52. روسي، اتوري ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط2، (بيروت ، 1974) .
53. رولفس، غيرهارد رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية ، ترجمة عماد الدين غانم، ط1، (طرابلس، 2002)، ص112.
54. الزائدي ، محمد رجب ، ليبيا في العهد القرمانلي، (بنغازي، 1974).

55. الزوام ، سالم محمد الزوام، الجبل الأخضر دراسة في الجغرافيا الطبيعية، (بنغازي 1995).
56. زيادة ، نيقولا ، برقة الدولة العربية الثامنة، (بيروت، 1950) .
57. _____ ، ليبيا في العصور الحديثة، (القاهرة، 1966).
58. سلفاتور ، لودفيغ ، السواحل الليبية التونسية في الرحلة البحرية للأمير النمساوي لودفيغ سلفاتور 1873، ترجمة عماد الدين غانم، ط1، (طرابلس ، 2005).
59. سويسى ، محمد بشير ، " معالم تاريخ أوجلة عبر العصور"، مجلة البحوث التاريخية، السنة 2، العدد1، (طرابلس : مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2001).
60. سويكر، سليمان خطاب ، الجالية اليهودية في إقليم برقة تحت الاستعمار الايطالي 1911-1942، ط1، (بنغازي، 2005).
61. سيجري ، كلوديو، الشاطئ الرابع، ترجمة عبد الخالق المحيشي، (طرابلس، 1973).
62. شلبي ، محمود ، عمر المختار المثل الخالد للنضال ، (دار مكتبة الفكر العربي).
63. شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا ، الطبعة الأولى ، (الإسكندرية، 1962).
64. الشنيطي ، محمود ، فضية ليبيا، (القاهرة، 1951).
65. الصياد، محمد محمود ، معالم جغرافية الوطن العربي ، الجزء الأول ، (بيروت، 1976).
66. الطاهر ، عبد الجليل الطاهر ، البدو والعشائر في البلاد العربية، (القاهرة، 1954) .
67. _____ ، المجتمع الليبي دراسات اجتماعية واثروبولوجية ، (بيروت ، 1969).
68. الطرابلسي ، مصطفى عبدالعزيز ، درنة الزاهرة ، ط1، (درنة، 1999).
69. طليمات ، عبد القادر، سكان ليبيا عند اليعقوبي، المؤتمر التاريخي 16-23 مارس 1968، (بنغازي: 1968) .
70. الطوير، محمد امجد ، ثورة عبد الجليل سيف النصر ضد الحكم العثماني في ولاية طرابلس الغرب، 1831-1842، ط1، (الزاوية، 2003).
71. عبد المولى ، صلاح صالح، ملكية الأرض في إقليم برقة في العهد العثماني الثاني ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة عمر المختار في عام 2005.
72. العظم ، الصادق المؤيد ، رحلة في الصحراء الكبرى بأفريقيا، ترجمة عبدالكريم أبوشويرب، ط1، (طرابلس ، 1998) .
73. عوض ، عبد العزيز محمد ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ، (القاهرة ، 1969) .
74. العياشي ، أبو سالم عبد الله ، رحلة العياشي ، ماء الموائد ، تحقيق سعد زغول وآخرون ، (الاسكندرية، 1996) .
75. بن غلبون ، محمد خليل ، التذكار فيمن سكن طرابلس من الأخيار ، ص 194 .
76. الفاسي، مصطفى عبدالله، البحر المتوسط في الاستراتيجية العثمانية خلال القرن 16، ط1، (الرباط، 2003) .
77. فولايان ،كولا، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرماني، ترجمة عبد القادر المحيشي ، الطبعة الأولى ، (طرابلس ، 1988) .
78. الفيتوري ، احمد سعيد ، ليبيا وتجارة الصحراء ، (طرابلس ، 1972) .
79. فيرو ، شارل ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، الطبعة الثانية (طرابلس ، 1983).
80. فيصل ، شكري ، حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري، ط1، (بيروت: دن ، 1952).
81. القبلاوي ، عيسى رمضان ، بدايات التخلف في الوطن العربي، (طرابلس، 2005) .
82. قسطنطين، سعد ، "مناخ إقليم المرج" ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة الليبية ، بنغازي ، العدد السابع ، 1968 .
83. القلال ، أحمد محمد ، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1943-1949، ط1، (بنغازي ، 2003) .
84. القلقشندي ، قلاند الجمان في التعريف بقبائل الزمان، تحقيق إبراهيم الأبياري، (القاهرة، 1982) . عبد المجيد مزيان ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، (الجزائر، 1985)
85. القيسي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، أنس الساري والسارب من أقطار المغارب في منتهى الآمال والمآرب سيد الأعاجم والأعارب ، تحقيق محمد الفاسي ، (الدار البيضاء، 1968).
86. كابوفين ، جورجيو ، طرابلس والبندقية في القرن الثامن عشر، ترجمة عبد السلام مصطفى باش أمام، (طرابلس، 1988).
87. كاكيا ، أنتوني جوزيف ، ليبيا في العهد العثماني الثاني 1835-1911م، ترجمة: يوسف حسن العسلي، (بيروت، 1964) .
88. كورو، فرانثيسكو ، ليبيا خلال العهد العثماني الثاني، تعريب خليفة محمد التليسي، (طرابلس، 1971).
89. كيوان، مأمون ، يهود الشرق الوسط :الخروج الأخير من الغيتو الجديد ، (الأهلية للنشر والتوزيع د.م. ، 1996) .
90. لاروند ، أندريه ، برقة في العصر الهلنستي من العهد الجمهوري حتى ولاية أغسطس، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط1، (بنغازي ، 2002) .
91. أبو لقمة ، الهادي أوسعد خليل القريزي ، الجماهيرية الليبية ، دراسة في الجغرافية، (طرابلس ، 1995)
92. ليون ، جون فرنسيس ، من طرابلس إلى فزان 1818-1820، ترجمة مصطفى جودة ، (طرابلس، 1976) .
93. محمد ، عائشة موسى ، التاريخ الاجتماعي لمدينة بنغازي من واقع سجلات المحكمة الشرعية 1911-1942 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2003.
94. محمود ، حسن سليمان ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (القاهرة ، 1962).
95. محمد ، محمد محمود ، واحة أوجلة وتجارة القوافل خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الآداب، قسم التاريخ 2005.
96. مصطفى ، أحمد عبد الرحيم ، في أصول التاريخ العثماني ، (القاهرة، ؟؟؟) .
97. مروان ، محمد عمر ، "حملة محمد باشا الصاقل على أوجلة وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، مجلة البحوث التاريخية السنة 1، العدد 1، (طرابلس : مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، 2001)، ص 168-169.
98. مزيان ، عبد المجيد ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، (الجزائر، 1985).

99. مفتاح ، صالح مصطفى ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر ، ط2، (بنغازي ، 1994) .
100. مهران ، محمد بيومي مهران ، المغرب القديم ، (الإسكندرية ، 1990) .
101. بن موسى، تيسير، تيسير ابن موسى ، المجتمع العربي الليبي في العثماني ، (طرابلس ، 1988) .
102. ميكالي ، ردولفو ، طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلية، ترجمة طه فوزي، (القاهرة ، 1961) .
103. ناجي ، محمود ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة عبد السلام أدهم ، (بنغازي ، 1970) .
104. ناجي محمود ومحمد نوري ، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد إحسان ، (طرابلس ، 1973) .
105. نارودشي ، استيطان برقة قديما وحديثا، ترجمة إبراهيم المهدي، ط1، (سرت ، 1995) ، ص53.
106. نجم ، فرج عبد العزيز ، القبيلة والإسلام والدولة، ط1، (القاهرة ، 2005) .
107. نصحي ، إبراهيم ، إنشاء قوريني وشقيقاتها ، ط1، (بنغازي ، 1970) .
108. هاملتون، جيمس ، جولات في شمال أفريقيا، ترجمة المبروك الصويغي، ط1 (طرابلس، د ت) . أحمد محمد القلال، سنوات الحرب والإدارة العسكرية البريطانية في برقة 1943-1949، ط1، (بنغازي ، 2003) .
109. الهدار ، خالد محمد ، " تاريخ الكشف الأثري لمدينة توخيرة"، مجلة البحوث التاريخية، السنة 29، العدد1، (طرابلس ، مركز جهاد الليبيين، يناير 1997) .
110. هيرودوت، هيردوت، الكتاب الرابع من تاريخ هيردوت الكتاب السكيثي والكتاب الليبي، نقله عن اليونانية محمد المبروك دويب، ط1، (بنغازي ، 2003) .
111. الوافي، محمد عبد الكريم ، يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، ط1 (طرابلس، 1984) .
112. Agriculture in Libya and Plan for Its Development, (Tripoli, 1965-1967).
113. Saad Abu -Oaf, "Legal Aspects of Tribal Lands and Settlement in Libya" in , Food and Agriculture Organization of the United Nations (Fao), Report to the Government of Libya on Developments of Tribal Lands and Settlements Project, Rome, 1969.
114. Great Britain , F.O. Report of Justin Alvarez from Benghazi , Years 1890, 1898, 1902 .
115. Great Britain Foreign office, Historical Section , No. 127, (London, 1920).
116. Department of Water and Soil Eastern Zone Branch, Baydah Area, Water Resource Study phase 1, n Contract 2/80. Technical Repot, No. 2, Geomorphology and Geology, Hydro. Geo. 1992.
117. Braudel, F., Civilization and Capitalism in 15th Century , V. 1, Harper & Row Publisher, Premeria Library, 1986.
118. Cachia, Antony J., Libya under the Second Ottoman Occupation 1835-1911, (Tripoli, 1945), Libya under the Second Ottoman Occupation 1835-1911, (Tripoli, 1945).
119. Carve, M., The Geographic background of Greek and Roman History, (Oxford, 1965).
120. Cella, Della, Narrative of Expedition from Tripoli in Barbary to the Western Frontier of Egypt in 1817 by the Bay of Tripoli.
121. Cordell, Dennis. D ., 'Eastern Libya .Wadai and the Sanusiya , A Tariqa and Trade Route', Journal of African History, Vol. 18, NO. 1, (Cambridge, 1977).
122. Dols, Michael, The General Mortality of the Black Death in the Mamluk Empire, in the Islamic Middle East.
123. Gray, John, The Jewish Inscriptions in Greek and Hebrew at Tocra, Cyrene and Barce, (Manchester, 1952).
124. Goitein , S.D., Mediterranean Trade in Eleventh Century : Some Facts and Problems in " Studies in the Economic History of Middle East", Oxford , 1978).
125. Hitti , Philip History of the Arabs from the Earliest Times to the Present. (U.S.A).
126. Joffe, E. G. H., " Trade and Migration Between Malta and Barbary State 1835-1911" in M. M. Ghanem S.M. Buruand Keith S. McLachlan, eds., Planning and Development in modern Libya , (Wisbech, Cambridgeshire, England, 1985).
127. Mantran , "North Africa in the Sixteenth and Seventeenth Centuries", The Cambridge History of Islam, Vol. 1. Edited by p. M. Holt. A.K.S Lambton. and B. Lewis, (Cambridge, 1970).
128. Murabet , M., Facts about Libya , (Tripoli, 1964).
129. Oriebates , The eastern Libyans , (London, 1914).
130. Pritchard, E.E. Evans, The Sanusi of Cyrenaica, (Oxford , 1949), p. 34 .
131. Slousch, Nahum, Travels in North Africa, (Philadelphia. the Jewish Publication Society of America, 1927) .
132. Wood , E. M. Small, The Jews in Egypt and Cyrenaica during the Ptolemaic and Roman Period in Africa in Classical Antiquity , (Nigeria, 1969).
133. Wright , L & J. McLeod , First Americans in North Africa, (N.Y., 1945).